جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم مالية ز محاسبة

الموضوع

نجاعة التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم .....

تخصص مالية مؤسسة

من إعداد الطالبين
بطاهر عبد الرحمان
بومنير أيوب

تحت إشراف الأستاذ
سليماني محمد

السنة الجامعية: 2021– 2022



مصداقا لقول الله تعالى

﴿ ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه

وأدخلني برحمتك بادك الصالحين﴾

شكرا للبارئ الخالق الذي وهبنا نعمتي العقل والصحة لإتمام هذا العمل بفضله سبحانه

وتعالى وصلاة وسلاما دائمين على الحبيب "محمد" صلى الله عليه وسلم، أدى الأمانة وبلغ

الرسالة وجاهد في الله حق جهاده إلى كل الذين ساعدونا ولم يبخلوا علينا بما لديهم من

معلومات وكذلك

إلى الأستاذ المشرف'' سليماني محمد''

وإلى جميع أصدقاء الدراسة

وإلى كل طلبة جامعة المدية

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الإهـــداء

إن كنت سأستعمل ''إلى'' من باب الإهداء فستكون بديهية

إلى من سهرت لترعاني في صغري وتسهر اليوم للدعاء لي

''أمي'' الغالية مصدر قوتي وطاقتي

ثم إلى من مد إلي يد العون وكان سندا لي وإلى جانبي في السراء والضراء

''أبي'' الحنون وعقلي المدبر الغاني

إلى إخواتي كلهم وجودهم فقط يجعلني شامخا فخورا

وبعدها نعمم أصدقائي في الدراسة والعمل فلكل واحد منهم

دعما خفيا أجده وقت الحاجة

وأخيرا إلى كل من أحب لي الخير وتمنى لي ما أنا عليه اليوم

أسأل المولى أن يحفظهم جميعا ويديم عليهم الصحة والعافية

عبد الرحمان





الإهـــــداء

أهدي ثمرة بحثي المتواضع إلى سندي وقوتي وملاذي

إلى من هيأ لي أسباب النجاح وذلك طريق الصعاب

إلى ذو الفضل العظيم الله عز وجل

إلى ينبوع الحنان إلى من حملتني وأرضعتني

إلى من حملت اسمها في قلبي "إلى أمي الغالية"

إلى الذي يكلله الله بالهيبة و الوقار

إلى من علمني العطاء

إلى من أحمل اسمه بكل فخر و وقار "إلى أبي العزيز"

إلى من يهم أكبر وعليهم اعتمد

إلى شموع متقيدة تنير ظلمة حياتي

إلى من عرفت معهم معني الحياة " إلى أخوتي"

إلى كل عائلة

أيوب

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحليل في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، فتشخيص يقوم بفحص وتحليل مختلف وظائف المؤسسة، لذلك لا يكفي وإنما يجب تقييم باستخدام مؤشرات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن وضعية المؤسسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن عملية التحليل تعطي المؤسسة الاستمرارية والبقاء، بإضافة إلى تحديد نقاط الضعف والقوة كما تسمح لها بالقيام بمهامها وأنشطتها.

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي، القوائم المالية، المؤشرات، النسب المالية.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضـــــوع
	شكر وتقدير
	الإهداء
I	**الملخص**
III	**فهرس المحتويات**
VI	**فهرس الجداول**
VIIi	**فهرس الأشكال**
ix	**فهرس الملاحق**
أ	**مقدمة عامة**
	الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي
02	**تمهيد**
03	**المبحث الأول:** أساسيات التحليل المالي
03	**المطلب الأول:** تعريف وتطور التحليل المالي
08	**المطلب الثاني:** أهمية وأهداف التحليل المالي
10	**المطلب الثالث:** أنواع ومجالات التحليل المالي
14	**المبحث الثاني: إستعمالات التحليل المالي**
14	**المطلب الأول:** الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
17	**المطلب الثاني:** مقومات ومنهجية التحليل المالي
21	**المطلب الثالث:** معايير التحليل المالي.
24	**المبحث الثالث: القوائم المالية**
24	**المطلب الأول:** ماهية القوائم المالية

المطلب الثاني: أهمية و وظائف القوائم المالية	27
المطلب الثالث: مستخدمو القوائم القوائم المالية	28
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في القوائم المالية	30
خلاصة	32
الفصل الثاني: أدوات وأساليب التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة	
تمهيد	34
المبحث الأول: عرض القوائم المالية.	35
المطلب الأول: الميزانية المالية	35
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج	40
المطلب الثالث: جدول التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)	45
المبحث الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	50
المطلب الأول: رأس المال العامل	50
المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل	53
المطلب الثالث: الخزينة	55
المبحث الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية	57
المطلب الأول: لتحليل بواسطة النسب المالية	57
المطلب الثاني: التحليل بواسطة جدول حسابات النتائج	61
المطلب الثالث: التحليل بواسطة التدفقات النقدية	63
خلاصة	66
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية	
تمهيد	68
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة	69
المطلب الأول: تقديم مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية	69
المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة	76

المبحث الثاني:عرض القوائم المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز المدية للفترة (2019-2021)	77
المطلب الأول: الميزانية المالية لمؤسسة	77
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج لمؤسسة	80
المطلب الثالث: جدول تدفقات النقدية لمؤسسة	83
المبحث الثالث: نتائج الدراسة	85
المطلب الأول: تقييم المؤسسة باستخدام المؤشرات المالية	85
المطلب الثاني: تقييم المؤسسة باستخدام النسب المالية	89
المطلب الثالث: تقييم المؤسسة باستخدام جدول حسابات النتائج	95
المطلب الرابع: تقييم المؤسسة باستخدام جدول تدفقات النقدية	99
خلاصة	102
خاتمة عامة	104
قائمة المراجع	108
الملاحق	114

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	الميزانية المالية لجانب الأصول	38
(2-2)	الميزانية المالية لجانب الخصوم	39
(3-2)	الميزانية المالية المختصرة	40
(4-2)	جدول حسابات النتائج (حسب طبيعة)	43
(5-2)	جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)	44
(6-2)	جدول التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة	47
(7-2)	جدول التدفقات النقدية حسب الطريقة الغير المباشرة	48
(1-3)	الميزانية المالية المختصرة 2019	78
(2-3)	الميزانية المالية المختصرة 2020	78
(3-3)	الميزانية المالية المختصرة 2021	78
(4-3)	جدول حسابات النتائج للمؤسسة 2019-2021	81
(5-3)	جدول تدفقات النقدية لفترة 2019-2021	83
(6-3)	رأس المال العامل للفترة 2019-2021	85
(7-3)	أنواع رأس المال العامل للفترة 2019-2021	86
(8-3)	احتياجات رأس المال العامل للفترة 2019-2021	87
(9-3)	الخزينة للفترة 2019-2021	87
(10-3)	نسب السيولة للفترة 2019-2021	89
(11-3)	نسب الهيكلة المالية للفترة 2019-2021	91
(12-3)	نسب النشاط للفترة 2019-2021	93
(13-3)	نسبة ربحية المبيعات للفترة 2019-2021	95

(14-3)	نسب المردودية للفترة 2019-2021	97
(15-3)	نسبة تغطية النقدية للفترة 2019-2021	99
(16-3)	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون للفترة 2019-2021	99
(17-3)	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إل الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع	100
(18-3)	نسبة النقدية التشغيلية	100
(19-3)	نسبة التدفق النقدي	101
(20-3)	نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	101

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-3)	الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بالمدية	71
(2-3)	الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية بالمؤسسة	74
(3-3)	الميزانية المختصرة جانب الأصول والخصوم للفترة 2019-2021	79
(4-3)	تطوير مؤشرات جدول بالأرصدة الوسيطة للتسيير للفترة 2019-2021	82
(5-3)	تطور مؤشرات جدول بتدفقات النقدية للفترة 2019-2021	84
(6-3)	التمثيل البياني مؤشرات التوازن المالي للفترة 2019-2021	88
(7-3)	التمثيل البياني لنسب السيولة للفترة 2019-2021	90
(8-3)	التمثيل البياني لنسب الهيكلة المالية للفترة 2019-2021	92
(9-3)	التمثيل البياني لنسب النشاط للفترة 2019-2021	94
(10-3)	التمثيل البياني لنسب ربحية المبيعات للفترة 2019-2021	96
(11-3)	التمثيل البياني لنسب المردودية للفترة 2019-2021	98

فهرس الملاحق

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانيات المالية (أصول- خصوم) للفترة 2019-2021	115
02	جدول حسابات النتائج للفترة 2019-2021	118
03	جدول التدفقات النقدية للفترة 2019-2021	121

مقدمة عامة



يعيش العالم اليوم تطورات اقتصادية وتكنولوجية معتبرة، راجع إلى تطور البنية الاقتصادية لدول العالم عن طريق النمو الذي شاهدته مختلف المؤسسات، وباعتبار المؤسسة النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي فقد كانت محور دراسة لمختلف أبحاث وكتابات الاقتصادين بما بتناسب مع أشكالها وأنماطها.

وفي هذا السياق تقوم العديد من المؤسسات عبر العالم بإعداد وتقديم قوائم مالية لصالح المستخدمين، وعلى الرغم من أن هذه القوائم المالية متشابهة من بلد لأخر، إلا أنها تعتبر المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين لتقديم معلومات محاسبية كمية، لذا فإن فهم هذه القوائم ومعرفة القواعد المحاسبية التي تحكم إعداد البيانات والتقارير من قبل المستخدمين أصبح أمرا ضروريا.

وفي هذا المجال أوجد التحليل المالي كأحد الأساليب العلمية التي تهدف إلى تقييم الأداء والوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، ومنه مساعدة المسؤولين في المؤسسة وأطراف أخرى في عملية إتخاذ القرارات، وهو يعد وسيلة في غاية الأهمية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ويساعدها في إبراز نقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتحديد الفرص والتهديدات في بيئتها الخارجية، إذ يضم مجموعة من الأدوات والأساليب لتحليل القوائم المالي للمؤسسة إلى جانب المعطيات النوعية، فمدلولة الحقيقي لا يقتصر على مجرد قراءة للأرقام التي تظهر في القوائم المالي، إنما يتعدى ذلك إلى البحث عما وراء تلك الأرقام من دلالات تساعد المحلل المالي على تشخص الوضعية المالية للمؤسسة والتحقق من مدى نجاحها أو فشلها في تحقيق الأهداف، والتعرف على المؤشرات التي تبين ما إذا كانت سياسات المؤسسة سليمة أو تحتاج إلى تعديل.

إشكالية

وانطلاقا مما سبق تتبلور لدينا معالم الإشكالية لبحثنا هذا في شكل السؤال الرئيسي التالي:

"ما مدى نجاعة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟"

لمعالجة هذه الإشكالية تمت الإستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

– ما المقصود بالتحليل المالي؟ وما هي استخداماته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية؟

– ما هي أدوات ومؤشرات التحليل المالي؟ وكيف يمكن استخدامها لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

– ما هي الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة بناء على تشخيص وضعيتها المالية؟

فرضيات

بغية الإجابة على الأسئلة السابقة بصياغية الفرضيات التالية:

– التحليل المالي هو أحد الأساليب المستخدمة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، ويحظى بأهمية بالغة لدى المؤسسة ولدى مختلف الأطراف نظرا لتنوع واستخداماته.

– تشخيص الوضعية المالية يكون عن طريق تحليل القوائم المالية باستخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية وهذا من أجل معرفة الوضع المالي للمؤسسة.

– تتمتع المؤسسة محل الدراسة بوضعية مالية جيدة.

أسباب اختيار الموضوع

لم يكن اختيار الموضوع بمحض الصدفة وإنما كان نتيجة إعتبارات موضوعية وذاتية تتمثل في:

– يقع موضوع البحث ضمن المقاييس المدروسة في مشوارنا الدراسي.

– التحليل المالي واحد من أهم الأدوات التي تمكن المؤسسة على تحديد وضعها المالي بشكل دقيق.

– قيمة وأهمية التحليل المالي من الناحية التسيير كونه من أهم الطرق المستعملة في معالجة النقائص والانحرافات.

أهمية البحث

إن الأهمية التي تكتسبها هذه الدراسة تتمثل في:

– التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسة عن طريق تحليل القوائم المالية.

– التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقى اهتمام كبير في ميدان التسيير و الإدارة المالية.

– التحليل المالي يظهر تلك المعلومات التي تكشف نقاط القوة والضعف المؤسسة ومدى سلامة أوضاعها المالية.

أهداف البحث

– إبراز أهمية التحليل المالية في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة.

– إبراز أهمية القوائم المالية ودورها في إمداد مستخدمها بمعلومات التي تمكنهم من إتخاذ القرارات.

– إظهار أدوات وطرق التحليل المالي التي يتبعها عند دراسة الوضعية المالية للمؤسسة.

– التعرف على القوائم المالية المستعملة في عملية التحليل للمؤسسة محل الدراسة.

– التعرف على حقيقية الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.

منهج الدراسة

استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملائمته لموضوع الدراسة، إذ تم جمع الجوانب النظرية للموضوع وصفها وتحليلها، في حين تم الاعتماد كذلك على منهج دراسة حالة في الدراسة التحليلية، من خلال تحديد وجمع البيانات والمعلومات عن مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بولاية المدية، أين تم فيه الاستعانة بالأدوات الاحصائية كالمقابلة ودراسة الوثائق المتعلقة بالمؤسسة وتحليلها للوصول إلى نتائج بهدف تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

حدود الدراسة

- الحدود الزمنية: شملت الدراسة الفترة الزمنية 2019-2021

- الحدود المكانية: لقد تمت هذه الدراسة في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية.

- الحدود الموضوعية: نجاعة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

الدراسات السابقة

1. دراسة "بحرى علي"، "التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة استخدامات التحليل المالي في ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية باعتباره من الأساليب العلمية التي يكثر استخدامه في الإدارة المالية لتقييم الوضعية المالية المؤسسة من جميع جوابنها، من خلال مختلف أدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة يمكن اتخاذ القرارات غبر مراحل التخطيط المالي والتنظيم واتخاذ قرارات الاستثمار توزيع الأرباح.

توصـلت الدراسـة التطبيقيـة إلى إثبـات صـحة الفرضـيات المقترحـة إذا ان التحليـل المـالي يسـهم بشـكل فعـال في اتخـذ القرارات المؤسسات الاقتصادية وتوجيه متخذي القرار صوب القرار المناسبة.

2. دراسة "سمـرود زبيـدة" و "سـحنون جمـال الـدين"، دور التحليـل المـالي في تقيـيم الأداء المـالي عـن طريـق مؤشـرات التـوازن المـالي، دراسـة حالـة المؤسسـة الوطنيـة للسـكك الحديديـة للفـترة 2017 – 2018، مجلـة الريـادة الاقتصـاديات الأعمـال، المجلد 06 ،العدد 03، جانفي 2020، 2020.

هـدفت هـذه الدراسـة إلى معرفـة مـدى مسـاهمة التحليـل المـالي في تشـخيص الوضـعية الماليـة باسـتخدام مؤشـرات التـوازن بغية الحصـول علـى معلومـات تسـتخدم في عمليـة اتخـاذ القـرارات وفي تقيـيم الأداء المـالي، حيـث تم التطـرق إلى الجوانـب النظريـة المتعلقـة بالتحليـل المـالي وتقيـيم الأداء المـالي ومؤشـراته أمـا في الجانـب التطبيقـي تم دراسـة حالـة الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية "روبية " بحيـث توصـلت الدراسـة إلى أن التحليـل المـالي يقوم علـى فحـص وتحليـل القوائم الماليـة للمؤسسـة لفـترات ماضـية بهـدف معرفة الوضـع المالي السائد في المؤسسة.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

تميزت دراستنا عن الدراسات السابقة في العديد من النقاط أهمها: الدراسة الحالية كانت في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية خلال الفترة 2019-2021، بينما شملت الدراسات السابقة مؤسسات أخرى بالإضافة إلى اعتماد دراستنا على تحليل القوائم المالية وليس الاستبيان، تميزت كذلك الدراسة كونها ركزت على استقصاء أدوات وأساليب التحليل المالي على المؤسسة محل الدراسة ومحاولة مدى تطبيق هذه الأليات.

هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين أولهما نظري والأخر تطبيقي حيث حاولنا من خلال ذلك الإلمام بكل جوانب الدراسة، بالنسبة للإطار النظري يحتوي على فصلين: الفصل الأول بعنوان مدخل إلى التحليل المالي قمنا من خلاله بدراسة أساسيات التحليل المالي وذلك بالتطرق إلى مفهومه وتطوره، أهميته وأهدافه، وكذلك إلى مختلف استعمالاته والتي تتمثل في مجالاته ومقوماته والأطراف المستفيدة منه، وفي الأخير تحدثنا عن القوائم المالية من خلال تعريفها وإبراز أهميتها و وظيفتها، و تعرف على مستخدميها و العوامل المؤثرة فيها، أما الفصل الثاني كان تحت عنوان أدوات وأساليب التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وفيه قمنا بعرض مختلف أساليب التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال التطرق إلى الوثائق المحاسبية التي تعد أهم المصادر الداخلية للبيانات اللازمة لعملية التحليل، كما تم عرض مجموعة من أدوات التحليل المالي المستخدمة في عملية التحليل الوضعية المالية والمتمثلة في المؤشرات المالية و النسب المالية.

أما بالنسبة للإطار التطبيقي فقد تم الاعتماد فيه على دراسة تحليلية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية حيث تم فيه التعريف بالمؤسسة، وتشخيص وضعيتها المالية خلال الفترة المدروسة (2019-2021) وذلك من خلال استخدام المؤشرات والنسب المالية، و من ثم قمنا بتحليل وتفسير النتائج.

الفصل الأول

مدخل إلى التحليل المالي



تمهيد

يعتبر التحليل المالي ضرورة تمليها متطلبات التخطيط المالي السليم، وتتمثل طبيعته في دراسة البيانات المالية للقوائم المالية لمعرفة مدلولاتها وأسباب ظهورها، وذلك للعمل على إيجاد نقاط الضعف و القوة للسياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة.

ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة لوحدها، بل يتعدى ذلك إلى مساهمتها وأدائها لمن لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال إستعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة، ومدى ترابطها والأهمية النسبية لكل بند من بنودها، وهذا ما يتم توضيحه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات التحليل المالي.

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي.

المبحث الثالث: القوائم المالية.

المبحث الأول: أساسيات التحليل المالي

يعتبر تحديد نطاق مفهوم التحليل المالي خطوة مهمة لدراسة المواضيع المتعلقة باستخداماته، حيث يعتبر موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية، وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، ويرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين لمعرفة المتغيرات البيئية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة زمنية معينة واتجاهات تطوره مستقبال، وقصد التعرف على التحليل المالي لابد من التطرق إلى بعض المفاهيم التي تساهم في معرفته بدءا بمفهومه وتطوره، ثم أهميته وأهدافه، إضافة إلى أنواعه ومجالاته.

المطلب الأول: تعريف وتطوير التحليل المالي

تعددت التعاريف التي قدمت للتحليل المالي، واختلفت من باحث لأخر، فمنهم من يرى التحليل المالي علم قائم بذاته له قواعده وأسسه التي يرتكز عليها، ومنهم من يرى أنه فن قائم على ممارسة وخبرة المحلل المالي، كما أن التطور الحاصل في تقنيات التحليل المالي وكذا في محيط المؤسسة، يعدان عاملان لا يستهان بهما من حيث تأثيرهما على تطور مفهوم التحليل المالي، وكذا تباين وجهات النظر حوله.

أولا- تعريف التحليل المالي

لا يوجد تعريف نمطي متفق عليه للتحليل المالي، وإنما تعاريف متعددة تختلف بإختلاف وجهات النظر، ومن أمثلتها ما يلي:

تعريف 01: "عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات

التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".[1]

تعريف 02: "عبارة عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والإرتباطات فيما بينهما، وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكميات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية والبيعية والإنتاجية، التي يعمل المشروع في إظهارها، ويمكن من وضع تخطيط على النواحي المالية للمشروع".[2]

تعريف03: "هو النظام الذي تطبق من خلاله الأدوات التحليلية على القوائم المالية، والبيانات المالية الأخرى من أجل تفسير الإتجاهات و العلاقات على نحو ثابت، ويشمل التحليل المالي في جوهره بتحويل البيانات إلى معلومات، ومن ثم المساعدة على أداء عملية تشخيصية هدفها مسح وفحص والتنبؤ بالمعلومات."[3]

تعريف04: " كما تم تم تعريفه من قبل (béatrice et francis) على أنه " عبارة عن مجموعة من المعلومات المالية تستخدم كأسلوب للتحليل المالي والإقتصادي، وذلك لتقييم الشركة ككل وإصدار حكم حول أدائها ومركزها المالي".[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي ماهو إلا دراسة للقوائم المالي بعد تبويبها التبويب الملائم، وذلك باستخدام طرق وأدوات معينة من أجل الوصول

1 عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 141.

2 محمد سعيد الهادي، الإدارة المالية (الإستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 87.

3 طارق عبد العالي حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ومنح الإئتمان، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، ط1، 2007.

4 Béatrice et Francis , Grandguillot , 7édition, Gualionediteure, Paris, 2011, p17.

إلى نتائج تساعد على تقييم أداء المؤسسة وتشخيص وضعيتها المالية وإتخاذ القرارات المناسبة.

ثانيا- تطور التحليل المالي

بدأ الإهتمام بالتحليل المالي في نهاية القرن التاسعة عشر، حيث استعملت البنوك النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك استنادا إلى كشوفاتها المحاسبية، وكان جل الإهتمام في التحليل ينصب في مصادر التمويل الطويلة الأجل، ولكن مع تطور الصناعة والتجارة اتضح ضعف هذا التحليل، وظهرت في بداية العشرينات من القرن الماضي بعض الدراسات المبنية على مؤسسات من قطاعات مختلفة باستعمال عدد كبير من النسب المالية، لكن سرعان ما تطور هذا التحليل وذلك من خلال تصنيف المؤسسات وفق القطاعات الإقتصادية، وهذا ما ساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة.[1]

ولقد كان للأزمة الإقتصادية العالمية (1929-1933 أثر كبير في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة لأمن والصرف وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر الإحصائيات المتعلقة بالنسب المثالية لكل قطاع إقتصادي.[2]

وقد أدى إفلاس العديد من المؤسسات في العالم في تلك الفترة إلى توجيه الإهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين هما:3

1 منير شاكر محمد و آخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 10.

2 ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي) الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 11.

3 منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11.

✓ دراسة سيولة المؤسسات خاصة أن أغلبيتها إفلاسها بسبب وضع السيولة لديها، حيث أصبحت غير قادرة على تسديد إلتزاماتها المالية عند استحقاقها.

✓ دراسة ربحية المؤسسات وقدرتها على المنافسة.

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي، حيث ظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم وبصفة أكثر دقة وحزم، وبتطور المؤسسات وبالتالي وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن، أنصب الإهتمام على نوعية المؤسسات ووسائل التمويل، وتكونت لجنة عمليات البورصات والتي حدد هدفها بتأمين الإختيار الجيد، وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات التي تساهم في خلق نظرة جديد للتحليل المالي الذي تحول من تحليل ساكن إلى تحليل ديناميكي وأصبح أحدهما يكمل الآخر.[1]

أما عن أهم الأسباب التي زادت من أهمية التحليل المالي وساهمت في تطويره فنذكر منها:[2]

• **الثورة الصناعية:** أظهرت الثورة الصناعية في أوربا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح وفرات الإنتاج، وبذلك تطور حجم المؤسسات الإقتصادية من مؤسسات فردية صغيرة إلى شركات مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف من المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، ولقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة الشركات إلى مجلس إدارة مستقل، وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة وضعية المؤسسات ومدى نجاح الإدارة في أداء

1 ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 14.

2 حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص 22-24.

مهمتها، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد جوانب القوة والضعف في المركز المالي لها ونتيجة أعمالها.

• **الإئتمان:** دفع انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل البنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الإئتمان، ولذلك ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تتوصل البنوك إلى قرار منح القرض أو عدم المنح، ومن أجل هذا فقد أنشأت الكثير من البنوك وحدات خاصة مهمتها القيام بتحليل القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب القرض.

• **أسواق الأوراق المالية:** تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة إستثمارهم في الأوراق المالية، كنا أنهم أكثر الأطراف تعرضا للمخاطر، ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتقبون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين تقوم الأسواق المالية بتحليل حسابات تلك المؤسسات لتحديد مدى قوتها أو ضعفها، وعلى ضوء النتائج يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

• **تدخل الحكومات في طريقة عرض بيانات القوائم المالية:** إن نجاح شركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المسيرين، لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافا منها بأحقية إطراع الأطراف الخارجية عليها.[1]

1 حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص24.

المطلب الثاني أهمية وأهداف التحليل المالي

أولا- أهمية التحليل المالي

تنبع أهمية التحليل المالي بإعتباره أحد مجالات المعرفة الإجتماعية التي تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية، ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تندرج في النقاط التالية:[1]

- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنشآت المختلف، ويساعد على أداء مهامه بشكل فعال.
- تستخدمة الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات لعملائها، حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الإئتمانية المختلفة.
- يساعد التحليل المالي في تقييم الشركات والمنشآت المختلفة تقييما شاملا، يمكن من خلال الحكم عليها، وبالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياتها الإقتصادية أن أنها متعثرة وسيتم تصنيفها أو تعديل نشاطها التي تمارسه.
- يساعد في توقع مستقبل الوحدات الإقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة.
- يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبة المختلفة سواء كانت في منشآت تجارية أو صناعية أو خدمية أو غيرها وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لإتخاذ القرارات الرشيدة.

1 وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

- تساعد النسب المالية والإحصائية والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات، وبالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فاعلية التدقيق.

ثانيا- أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة قصد تحقيق ومعرفة مواطن القوة والضعف ويمكن ذكر بعض هذه الأهداف فيما يلي:[1]

- تقييم أداء الوحدات الإقتصادية وزيادة القيمة الحالية والمستقبلية لمشاريع قائمة وزيادة القيمة المتوقعة للمشاريع الجديدة.
- متابعة الخطة الإستثمارية الموضوعية.
- بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة وتحقيق فوائض مالية مستمرة.
- تحقيق العوائد المناسبة على الإستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء إلا أنها تتفاوت في الأهمية في الأنظمة الإقتصادية كالتخطيط المركزي الذي يركز بدرجة أكبر على الوفيرات الخارجية من منافع وتكاليف على الاقتصاد القومي عند دراسة التقييم المالي للمشاريع القائمة أو المطلوب توسعتها أو المشاريع الجديدة.
- الإستفادة من المعلومات المتاحة لإتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.

1 خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل النشر، الأردن، 2010، ص55.

المطلب الثالث: أنواع ومجالات التحليل المالي

أولا: أنواع التحليل المالي

إن تعدد الأطراف المستفيدة المستعملة للتحليل المالي وتعدد الأغراض التي يسعى إلى تحقيقها إلى التميز بين عدة أنواع وفق عدة أسس، ومع ذلك فإن تلك الأنواع يمكن أن تكمل بعضها وليس بالضرورة أنها منفصلة عن بعضها البعض.

1. الجهة القائمة بالتحليل: يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:[1]

1.1. التحليل الداخلي: إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة (أجهزة مختصة داخل المؤسسة) وعلى بيانات المؤسسة ولغايات معينة تطلبها المؤسسة فهذا يعتبر تحليلا داخليا وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة على مختلف مستوياتها.

1. 2. التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي يقوم به جهات من خارج المؤسسة ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات وتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية... الخ.

2. البعد الزمني في التحليل: يمكن تقسيم التحليل المالي من حيث البعد الزمني إلى نوعين:

2. 1. التحليل الرأسي (العمومي): يعني هذا النوع من التحليل هو دراسة العلاقات الكمية القائمة بين عناصر القائمة الواحدة، والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر من عناصر القائمة موضوع التحليل، وذلك بتاريخ معين، حيث ينتسب كل عنصر من عناصرها إلى

1 خالد توفيق الشمري، التحليل المالي و الإقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 55

المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو إلى مجموعة جزئية منها، وغالبا يوصف هذا التحليل بالسكون لإنتقاء البعد الزمني عنه.[1]

2. 2. التحليل الأفقي (تحليل الإتجاه): ويشتمل هذا التحليل على دراسة الإتجاه كل بند من بنود القوائم المالية، أو نسبة مالية معينة سواء بالزيادة او بالنقصان بمرور الزمن، ويوصف بأنه تحليل ديناميكي لأنه يبين التغييرات التي حدثت.[2]

3. الفترة التي يقضيها التحليل: يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل من خلال ما يلي:

3. 1. التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون رأسيا وأفقيا الزمنية التي يغطي فترة زمنية قصيرة، يستفاد منه في قياس قدرات المشروع في الأجل القصير على تغطية الإلتزامات الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية لذلك غالبا ما يسمى تحليل السيولة، وهذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الأولى الدائنين والبنوك.[3]

3. 2. التحليل المالي طويل الأجل: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام، والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية إلتزامات المشروع طويل الأجل بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار المشروع في الأسواق المالية، وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويل الأجل ومجالات استخدامها (داخلية، خارجية).[4]

1 وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

2 محمد سعيد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 90

3 وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

4 زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، الطبعة الراعية، دار وائل للنشر، 1998، ص 11.

4. المدى الذي يغطيه التحليل: يمكن كذلك تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه إلى:[1]

4. 1. التحليل الشامل: قد تشمل عملية التحليل المؤسسة ككل، ونعني بذلك كافة الأقسام والنشاطات والعمليات والوظائف والمهام التي تتم فيها سواء على مستواها الداخلي أو في علاقاتها مع الخارج، وذلك كله خلال سنة مالية واحدة أو عدة من السنوات.

4. 2. التحليل الجزئي: هو تحليل متعلق بجزء من النشاطات المالية حسب غرض الجهة القائمة عليه وبالتالي يخدم أغراض أكثر تركيزا من تلك الشاملة.

ثانيا: مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية:[2]

1. التخطيط المالي: تعتبر هذه العملية أمرا ضروريا للمستقبل لكل مؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي شهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما: الأداء السابق، وتقدير الأداء المتوقع.

2. تحليل الأداء: وهذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، المستثمرين، والمقترضين، حيث تعتبر أدوات التحليل المالي للقوائم المالية أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

---

1 وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص 35

2 أيمن الشنطي وعامر شاقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر و التوزيع، الاردن، 2007، ص ص 127-128.

3. التحليل الإئتماني: يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطاء المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقة مع المقترض (المدين)، وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض فيقوم بتقييمه وبناء قراراه بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى هذا التقييم.

4. التحليل الإستثماري: يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي للقوائم المالية، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات، ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها، والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

5. تحليل الإندماج والشراء: ينتج هذا التحليل من الإندماج والشراء وتكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا و زوال الشخصية القانونية لكل مهما أو أحدهما، وهذا ما يتطلب تحليلا ماليا دقيقا يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات والأصول والخصوم لكل مؤسسة بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والإئتماني والاستثماري والسوقي لكل مؤسسة.[1]

1 أيمن الشنطي وعامر شاقر، مرجع سبق ذكره، ص 128.

المبحث الثاني استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارت ذات الصلة بها، وهذا ما سوف نتعرف عليه في مبحثنا من استعمالات التحليل المالي.

المطلب الأول: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أهم مجالات المعرفة التي تنير الطرق أمام كل طائفة من الطوائف المستخدمة للقوائم المالية والمهنية بالمؤسسات الخاصة والعامة، وبالتالي فإن هناك عدة أطراف تستفيد من التحليل المالي وفق الأهداف التي يسعى لها كل طرف، إذ تصنف إلى أطراف داخلية وأطراف خارجية.

1. الأطراف الداخلية

1. 1. إدارة المؤسسة: الإدارة بمختلف مستوياتها ابتداءات من مجلس الإدارة، ومروا بالمدير العام ومدراء الدوائر وانتهاء بالمستويات الدنيا منها، تهتم بالتحليل المالي كل حسب مهامه ومسؤولياته، إلا أنها بشكل عان تسعى من خلاله إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

– تقييم الأداء لمختلف الإدارات والمستويات والحكم على كفاءتها واستغلال الموارد المتاحة، وبالتالي إحكام نظام الرقابة الداخلية.

_ معرفة مدى النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة الأهداف المرجوة في المؤسسة.

– التعرف على الوضع المالي للمؤسسة والحكم على ربحيتها، وإلى أي حد استطاعت المحافظة على سيولتها، ويشكل التحليل المالي للمؤسسة أفضل أداة لإتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج أو قرارات المفاضلة بين البدائل لشراء الأصول أو استئجارها.

1 مؤيد راضي خنفر، وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص 73.

1. 2. المساهمون (الملاك): ينصب إهتمام المساهمين على معدل توزيع الأرباح الحالية والماضية من أجل تحديد معدل التوزيع في المستقبل، وقد يهتم بعض المساهمون بالتنبؤ بالقيمة السوقية للسهم، والتي تتأثر إلى حد كبير بتوقعات توزيعات أرباح الأسهم في المستقبل، وعليه فغن فئة الملاك يرتكز إهتمامها على تحليل القوائم المالية التي يفيد في تقدير العائد على الاستثمار والمخاطر المرتبطة به.[1]

1. 3. العاملون في المؤسسة: ينصب إهتمام هذه الفئة بتحليل القوائم المالية فيما يخص استقرارها الوظيفي والمرتبط باستمرارية المؤسسة، كما تهتم بالتعرف على أرباح المؤسسة التي تؤثر بشكل أو بأخر على أجور العاملين ومكافآتهم، بل وعلى الخدمات الإجتماعية المقدمة لهم.[2]

2. الأطراف الخارجية

2. 1. الدائنون: يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمؤسسة، أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة أو الإكتتاب في القرض الجديد، أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، فالدائنون تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين، وذلك لمعرفة السيولة ودمى سلامة ملاءمة المؤسسة وقدرتها على السداد،[3] وتختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعا لنوع الدين إلى:[4]

- **أصحاب الديون قصيرة الأجل:** يسعى أصحاب الديون قصيرة الأجل غلى التحقق مما إذا كانت المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية الجارية في مواعيد استحقاقها، وبما أن

1 محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 286.

2مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 73.

3 عبد الغفار حنفي، اساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 56.

4 علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 72.

مثل هذه الإلتزامات لها علاقة بحجم السيولة المتوفرة في الصندوق أو في حساباتها الجارية في البنوك، فإن هذه الفئة من الدائنين يهتمون بحساب نسب السيولة.

- **أصحاب الديون طويلة الأجل:** يسعى أصحاب الديون طويلة الأجل إلى التأكد من مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بأقساط الديون ودفع الفوائد في تواريخ إستحقاقها، ولذلك نجدهم يركزون اهتمامهم على استخدام النسب التي تساعدهم على التنبؤ بقدرتها على تحقيق الأرباح والسيولة على المدى الطويل.

2. 2. الموردون: يهم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الإئتمان الممنوحة للعملاء (عملاء المورد) باستخدام بيانات القوائم المالية.[1]

2. 3. العملاء: باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الإئتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الإئتمان التي يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الإئتمان.[2]

2. 4. أسواق المال: من متطلبات إدراج الشركات لتداول أسهمها في الأسواق المالية، هو نشر كشوفات مالية لسنتين متعاقبتين، وتقوم أسواق المال بتحليل هذه الكشوفات ونشرها

1 محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم الماليى وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، الجزائر، 2012 ص ص 79-80.

2 عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

لتوضيح الأداء التاريخي للمؤسسات، ومساعدة المستثمرين والمهتمين في اتخاذ قراراتهم وفق أسس علمية.[1]

2. 5. الهيئات الحكومية: تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي في رقابة الأسعار، وفي تحصيل الضرائب ورقابة المؤسسات التي تتمتع بدعم حكومي، كما تستخدم مؤشرات التحليل المالي في إعداد الخطط المستقبلية على المستوى الكلي أو القطاعي.[2]

المطلب الثاني: مقومات ومنهجية التحليل المالي

أولا: مقومات التحليل المالي

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق اهدافها أو أغراضها المنشودة لابد من توفير مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، فإذ ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذا توفير مقومات نجاحة في هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

وعليه يمكن ذكر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:[3]

1 أسعد حميد العلي، الإدارة المالية (الأسس العملية والتطبيقية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 77.

2 أسعد حميد العلي، نفس المرجع، ص 77.

3 محمد مطر، التحليل المالي الائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2000، ص ص 4-6

- أن تتمتع المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية أو تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا عمليا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملاءمة للأهداف التي يسعى إليها.
- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية، وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيره بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وهذا ليقوم بعد ذلك بتقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما براه البديل الأفضل منها.

ثانيا: منهجية التحليل المالي

هي الطرق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء، وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل ينتج له تحقيق الهدف المطلوب،[1] ويمكن التعبير عنها بخطوات التحليل المالي التالية:

1. تحديد الهدف من عملية التحليل المالي: يتحدد الهدف من عملية التحليل على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنشأة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعنى ويوفر على نفسه الجهد والعناد والتكاليف غير اللازمة، فمثلا إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل

1 عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الشركة والتوزيع، الأردن، 2007، ص 155.

المالي لدى البنك معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.[1]

2. تحديد نطاق وشمولية التحليل المالي: ونقصد بذلك العناصر التي ستشملها عملية التحليل المالي، وفيما و إذا يشمل التحليل جميع الوحدات المكونة للمشروع أو يتم إختيار وحدات معينة مع تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي، وعند اختيار المعايير يتم تحديد طبيعة هذه المعايير والمقاييس المستخدمة للمقارنة مع النتائج التي سيتوصل إليها المحلل المالي بما يتلاءم مع هدف التحليل.[2]

3. إختيار أداة أو أدوات التحليل المناسبة للهدف: تحديد المدخلات الأساسية التي ستعتمد عليها عملية التحليل المالي، والتأكد من مدى دقة وسلامة وشرعية هذه المدخلات وكفاءتها في تحقيق الهدف ومدى ملاءتهما له، مع تحديد طبيعة البيانات والمعلومات اللازمة والضرورية سواء كانت من داخل بيئة المشروع أو من خارجها.[3]

4. التحقق من تطبيق الفروض والمعايير المحاسبية المتعارف عليها: إذ أن مشكلة القياس المحاسبي من أخطر المواضيع التي تواجه المحلل المالي، لذلك من الضروري أن تكون القوائم المالية معتمدة من قبل مراجع قانوني مؤهل علميا وعمليا وذو خبرة، مع ذلك على المحلل المالي أن يتأكد بنفسه من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، محليا إذا كانت المقارنة محلية ودوليا أو مطابقة لنفس الدول التي يتواجد ضمنها المشروع محل المقارنة، وعند اكتشاف مخالفات محاسبية يتطلب من المحلل المالي أن يدخل التعديلات اللازمة على القوائم المالية ويجعلها معبرة بصدق عن حقيقة أعمال المشروع، وإن تعذر عليه

1 عليان الشريف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 155.

2 دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطباعة الأردن، 2009، ص 62.

3 دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 62.

القيام بذلك يقوم بالإفصاح عن هذه الحقائق ويضعها أمام المستفيدين من عملية التحليل المالي.[1]

5. إعادة تبويب القوائم المالية بما يتناسب مع عملية التحليل: ونقصد بذلك تبويب العناصر أي الأرقام المعروضة في القوائم المالية إلى مجموعات تضم عناصر متجانسة، بحيث تعبر كل مجموعة عن حقيقة معينة بصورة دقيقة، وهذا يستلزم القيام بتعريف واضح للمصطلحات المكونة للعناصر المتكونة منها القوائم المالية، بحيث نجعل هذه العناصر تعكس حقيقة الأنشطة والأحداث الإقتصادية والمالية والتشغيلية، مع التأكد من ثبات هذا التبويب من سنة إلى أخرى، وترتيب هذه الحقائق بشكل مبسط لتسهيل قراءتها وفهم مدلولاتها.[2]

6. وضع خطة العمل واختبار أدوات التحليل المالي المناسبة: إن وضع خطة عمل شاملة ومحددة أمر ضروري لإنجاز عملية التحليل، وتتضمن الخطة وقت إنجاز عملية التحليل لأهميته في إتخاذ القرار، ولكون الظروف المالية في تغير متسارع مع تحديد الاحتياجات النوعية والكمية من البيانات والمعلومات وحجم الكادر المساند وتحديد مستوى الكفاءة والقدرة على تنفيذ الواجبات التي تناط بها، ويعتمد ذلك أيضا على نوعية المعلومات والبيانات المتوفرة والمقاييس والأهداف من عملية التحليل وإمكانية المحلل وخبرته، فلا بد من تحديد الأهمية النسبية ونوع كل مؤشر والتركيز على أدوات محددة عند بداية التحليل، وعند الحاجة إلى أدوات أخرى يتم التوسع بإضافة أدوات تحليل جديدة الوصول إلى تحليل علمي دقيق للمشروع.[3]

1 دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 63.

2 نفس المرجع، ص 63.

3 دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

7. تحديد المعايير التي تتناسب مع طريقة وهدف التحليل: لقياس النتائج التي تم التوصل إليها ومقارنتها معها واستخراج الإنحرافات وتحديد أسبابها وطرق معالجتها.[1]

8. الاستنتاجات والتوصيات: القيام بعرض الاستنتاجات التي يحصل عليها المحلل المالي وترتبط عملية الاستنتاجات بطبيعة البيانات والمعلومات المستخدمة والمتاحة ودقة عرضها، وقدرة المحلل على الربط بينها وطبيعة النسب المالية المستخدمة واستقرائها ومعرفة ما ورائها والإطلاع المفصل على أنشطة المشروع وتحديد العناصر الأهم منها واقتراح التوصيات المناسبة بهذا الشأن، وإدراج كل ذلك في التقرير النهائي الذي يجب أن يتصف بالوضوح والبساطة والعلمية، وأن تكون المقترحات منطقية تتلاءم مع أهداف عملية التحليل.[2]

المطلب الثالث: معايير التحليل المالي

1. مفهوم معايير التحليل المالي: إن احتساب النسب المالية بمفردها وأي مقياس من مقاييس الأداء بمفرده سيترك المحلل المالي بمؤشرات ذات قيمة محدودة ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج ومقارنتها به، لأجل الحكم على مدى مناسبة النتائج أو عدم مناسبتها، ويمكن القول أن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهميته عن اختيار النسبة نفسها، اي أنه على المحلل أي يقرر إذا كانت هذه النسبة مرتفعة او منخفضة أو مرضية ومثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد، ومن هنا برزت أهمية إختيار المعايير في التحليل المالي التي هي عبارة عن أرقام معينة تستخدم مقياسا للحكم على ملائمة نسبة أو رقم ما.[3]

1 دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 64

2 دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-65.

3 مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار أجناد ين، للنشر والتوزيع، السعودية، 2006، ص 242

2. خصائص معايير التحليل المالي

من أجل يكون المعيار مقبولا لابد أن يتصف بالخصائص الآتية:[1]

- **الواقعية:** أي إمكانية تنفيذه وأن لا يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة.
- **الاستقرار النسبي:** ولا مانع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف إلى ذلك بعد الدراسات.
- **البساطة والوضوح:** وسهولة التركيب وأيضا أن لا يتحمل أكثر من معنى.

3. أنواع معايير التحليل المالي

من المعايير الشائعة الاستخدام هي على وفق الآتي:[2]

3. 1. المعايير المطلقة (النمطية): وهي المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التحليل المالي والتي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المنشأة ونوع الصناعة والظروف السائدة وتعتبر من أضعف أنواع المعايير المستخدمة ومن الأمثلة عليها المعايير المستخدمة في قياس السيولة مثل نسبة التداول ونسبة السيولة.

3. 2. معايير الصناعية أو القطاع: هي المؤشرات المتفق عليها في القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة محل المقارنة، ويستخرج باحتساب متوسط النسب لمجموعة كبيرة من المؤسسات التي تنتمي إلى قطاع واحد ولفترة زمنية محددة، ويعد هذا المعيار مؤشر هام يبين الانجرافات من معدل القطاع الذي ينتمي إليه المشروع محل الدراسة، وهي أقرب إلى الواقع مقارنة بالمعيار المطلق، ويجب أن يأخذ المحلل المالي بعين الاعتبار عند المقارنة اختلاف طبيعة المشاريع داخل الصناعة الواحدة من الحجم ونمط الإنتاج والمعايير

1 أيمن الشنطي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

2عليان الشريف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص156-157.

المحاسبية والموقع ومكونات الهيكل التمويلي، إذ ينتقد هذا المعيار بعدم أخذه الخصائص الخاصة بالمشروع محل المقارنة.

3. 3. المعيار الإتجاهي (التاريخي): هو معيار تاريخي يبين أداء المشروع في السنوات السابقة ويحدد اتجاهاته ويقيس مدى التطور أو التراجع في نشاطه، إذ يتم تقيم أدائه في الماضي، ويعد معيار للتنبؤ بهذا الأداء مستقبلا من خلال المقارنات بين نسب المالية لنفس المشروع للسنوات السابقة، وكذلك معرفة مدى فعالية السياسات الجديدة بعد مقارنتها مع نتائج الأعمال، ويمكن استخراج هذا المعيار باعتماد المتوسط لنتائج الأعمال، لعدد من السنوات لنفس المشروع بعد اختيار سنوات ذات نتائج طبيعة إذ تعرف من خلالها اتجاه أداع المشروع، ويؤخذ على هذا المعيار طريقة احتسابه التي تعتمد على أساس بذلك دون النظر إلى تأثير البيئة مستقبلا ومتطلبات الواقع الجديد والمتطور باستمرار للمشاريع المماثلة.

3. 4. المعيار المخطط أو المستهدف أو المعيار الوضعي: نسبة أو رقم يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الإدارة لإستخدامه في قياس أنشطة معينة من خلال المقارنة بين هذا المعيار المتوقع تحققه وبين ما تم تحقيقه فعلا وذلك خلال فترة زمنية محددة، ومن الأمثلة عليه النسب التي يضعها البنك المركزي ويطلب من البنوك الإلتزام بها مثل نسبة القروض إلى الودائع وغيرها من النسبة الأخرى.[1]

1 عليان الشريف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 157.

المبحث الثالث: القوائم المالية

تعبر القوائم المالية عن الوضعية والأداء المالي للمؤسسة، حيث تعرض هذه الأخيرة بصفة واقعية الوضعية المالية للمؤسسة، وكل تغير يطرأ على حالتها المالية، ويجب أن تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات المؤسسة والآثار المتعلقة بنشاطها، كذلك توفر معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة و الحاضرة.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

أولا: تعريف القوائم المالية

– القوائم المالية هي القوائم التي تقوم المنشأة بإعدادها وعرضها سنويا لمقابلة الاحتياجات العامة للمعلومات من قبل شريحة كبيرة من المستخدمين.[1]

– القوائم المالية هي الوسيلة التي تتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادة قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، كما تمثل أيضا الملاحظات على القوائم المالية والجداول الملحقة والتي تعتبر الجزء المكمل للقوائم المالية.[2]

– القوائم المالية هي الوسيلة التي بموجبها تنتقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والميزانية المؤسسة.[3]

1 خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، دار إثراء والتوزيع مكتبة الجامعة الشارقة، الأردن، سنة 2008، ص 45.

2 سعيدي عيد الحليم، محاولة تقييم وإفصاح القوائم المالية في ظل المحاسبي المالي، مذكرة الدكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014–2015، ص 5.

3 دادة دليلة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012–2013، ص 72.

من خلال التعاريف السابقة نجد أن القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من المعلومات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا، حيث يتم استعمال وسائل وادوات وتبويب المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركز المالي لفترة زمنية معينة.

ثانيا: خصائص القوائم المالية

تتمثل الخصائص القوائم المالية فيما يلي:[1]

• **الملائمة:** ويقصد بها المعلومات وثيقة ذات الصلة تؤثر على القرارات المستخدمين الاقتصادية، فهي تساعد على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة، ووثاقة صلة المعلومات تتأثر بطبيعتها وماديتها.

• **الموثوقية:** تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانيات الإعتماد عليها، إن المعلومات المحاسبية المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى و إن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا من الحسابات، إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعتبر انعكاسا واضحا لأدلة الموضوعية أو طرق أو الأسس القياس السليمة التي تبني عليها المعلومات.

• **القابلية للمقارنة:** تكتسب المعلومات الخاصة بالمؤسسة معينة منفعة أكبر في حالة إمكانية مقارنة المعلومات الخاصة بها، مع المعلومات المماثلة بمؤسسة أخرى أو بالمعلومات المماثلة لنفس المؤسسة عن فترات سابقة.

• **التوقيت المناسب:** ويقصد بذلك أن المعلومات المحاسبية يتم توفيرها في الوقت المطلوب فيه الوصول إلى القرار، أي توافر المعلومات لدى متخذي القرار قبل ان تفقد قدرتها في التأثير على القرارات.

1 هيني فان جربونتج، ترجمة طارق عبد العال، معايير التقارير المالية دليل لتطبيق، الدار الدولية، مصر، 2006، ص 6.

- **التمثيل الصادق:** لكي تكون المعلومات موثوقة فإنها يجب أن تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تمثلها أو من المتوقع أو تعبر عليها.
- **القابلية للفهم:** إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات هي قابليتها للفهم المباشر من قبل مستخدميها، لهذا الغرض فإنه من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.

ثالثا: أهداف القوائم المالية

تسعى المؤسسة من خلال قوائمها المالي إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:[1]

- وصف خصائص المؤسسة وفقا للنواحي المالية.
- تلخيص كافة المعلومات التي تتضمنها في مختلف السجلات والدفاتر المحاسبية التفصيلية.
- تمثل القوائم المالية عرضا هيكليا ذات طابع مالي للمؤسسة وما انجزته من معاملات.
- المساعدة في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها.
- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة وخاصة توقيت واحتمال توليد هذه التدفقات النقدية.
- توفير معلومات عن الوضعية المالية والأداء المالي والتدفقات النقدية التي تفيد مستخدمي القوائم المالية في انجاز القرار.
- تهدف القوائم المالية الي توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة تكون مفيدة لمستخدمي متنوعين في صنع القرارت الاقتصادية.

1 سارة لمايسي، تدقيق المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولي، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، 2015-2016، ص 80.

المطلب الثاني: أهمية و وظائف القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، والتي تحتوي على العديد من المعلومات ذات الأهمية للعديد من المستخدمين سواء داخل أو خارج المؤسسة.

أولا: أهمية القوائم المالية

يمكن إبراز أهمية القوائم المالية في ثلاث عناصر رئيسية وهي:[1]

- **أداة إيصال:** ودور القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومه وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج عنها فهي بذلك الميزانية وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، والبنوك.....الخ.
- **وسيلة لتقييم الأداء:** حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها وإستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها، حيث تستعمل في الحكم على:
  - المركز المالي للمؤسسة.
  - مدى التقدم في تحقيق الأهداف الرئيسية.
  - كيفية استخدام موارد المؤسسة
- **وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة:** في هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:
  - تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.
  - تستعمل الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردين والعملاء والبنوك في توصيه مستقبل علاقاتهم معها.

1 حنان عجيلة، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013، ص 37.

ثانيا: وظائف القوائم المالية

تقوم القوائم المالية للمؤسسة بأداء عدة وظائف أهمها:[1]

- قياس الأصول التي تقع في ملكية المؤسسة.
- قياس الالتزامات المترتبة على إجمالي أصول المؤسسة.
- قياس التغيرات التي تطرأ على تلك الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال.
- ربط هذه التغيرات بفترات زمنية محددة.
- تصنيف التغيرات المشار إليها على الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر.
- التعبير عما تقدم بوحدات نقدية بإعتبارها الوحدة العامة للقياس المالي.

المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالي

يتعدد مستخدمو القوائم المالية، وكذلك تتعدد حاجاتهم من هذه المعلومات بسبب تنوع وتعدد قرارتهم، ويمكن تحديد الفئات الرئيسية لمستخدمين القوائم المالية في:2

- **المستثمرون الحاليون والمحتملون:** تعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات التي اتخاذها، حيث تتعلق بالاستثمار في مؤسسة ما، وما يحيط بذبك من مخاطر، كذلك المساهمون معنيون برحية المؤسسة وقدرتها على توزيع الأرباح والنمو فيها وولوج الأسواق الدولية، ولكل من المستثمرين بما فيهم المساهمين الحاليين والمتوقعين توجهاتهم التي تترجم على شكل قرارات مستفيدة إلى ما تقوم المؤسسة بعرضه من معلومات مالية كالنظر إلى عائد السهم كمعلمة رئيسة في قائمة الدخل.

1 الحسين بن طلال، القوائم المالية، مجلة معهد الدراسات المصرفية، العدد 9، منتدى جامعة ، الإمارات، 2013، ص 4

2 خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43

- **الموظفون:** ويعتبر الموظفون مورد للمؤسسة ذلك تبني عليهم استمرارية المؤسسة وأداءها لأعمالها، لذلك فهم معنيون بكفاءة المؤسسة وتحقيقها لأهدافها ونموها وزيادة مبيعاتها وأرباحها، و وجود نظام أجور ورواتب وحوافز فعال.
- **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونهم والفوائد المرتبطة بها في الوقت المناسب.
- **العملاء:** يقع اهتمام العملاء حول المعلومات التي تخص استمرارية المؤسسة ومنتجاتها أو خدماتها.
- **الدولة:** تطلب الدولة من المؤسسة المعلومات بهدف ضبط نشاطاتها وتحديد السياسة الضريبية، ومن أجل قياس الدخل الوطني وعمليات الإحصاء المختلفة.
- **الجمهور:** تؤثر المؤسسة على الجمهور من عدة نواحي مثل المساهمة في تقدم الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل جديدة ومساندة الموردين المحليين،...الخ.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في القوائم المالية.

إن للقوائم المالية عدة عوامل مؤثرة فيها أهمها:[1]

- **أثر المنظمات المهنية:** ويتضح هذا الأثر في الواليات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع لذلك قيام مجلس معايير المحاسبة المالية بوضع أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية ، وبالإضافة إلى جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، التي تتمثل في إصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة وبالمثل لقد اصدر معهد المحاسبين القانونيين مجموعة من النشرات والتوصيات تتعلق بالمبادئ المحاسبية وتطوير المعايير المحاسبية عن طريق لجنة المعايير المحاسبية بالاشتراك مع الجمعيات المهنية الأخرى
- **اثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية:** حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الواليات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ المحاسبية الملزمة لشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية في نيويورك، هذا إضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية والدورية إلى هيئة سوق تنظيم الأوراق المالية لمراجعاتها والتأكيد من التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة، بالمقابل تقوم الهيئات المشرفة بالأوراق المالية بدور مماثل في الإشراف والرقابة على القوائم المالية للشركات المساهمة التي تتداول إسهمها في سوق لندن للأوراق المالية.
- **النظام الاقتصادي القائم:** إن النظام الاقتصادي القائم على القوائم المالية في الدول الصناعية الغربية، حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرون والدائنون وغيرهم، بينما يقوم النظام المحاسبي

1 سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 77.

لدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برامج التنمية وخططها لإعداد الإحصاءات اللازمة للتخطيط على مستوى القومي.

- **التضخم والارتفاع في الأسعار:** حيث أدى إنخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلدان العالم، وخاصة في البرازيل والارجنتين إلى إعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة في هذه البلاد وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.
- **أثر تدخل الدولة:** تقوم الدولة بدور الرئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي، والقوائم المالية والمعلومات المالية التي يوفرها للمستفيد منها، هذا في مختلف الأجهزة سواء الضريبة أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة ومصروفها، ومراجعة القوائم المالية للمؤسسات التي تساهم فيها الدولة أو تضمن لها حد أدنى من الأرباح والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.[1]

ويمكن الحديث عن عوامل أخرى تؤثر على الهدف التقارير المالية، مثل درجة كفاءة السوق المالية والضوابط القانونية والتشريعية المعمول بها في الدول، والتي تنظم إعداد وعرض القوائم المالية.

1 سليم بن رحمون، مرجع سبق ذكره، ص 78.

خلاصة

يلعب التحليل المالي دورا هاما وبارزا في الإدارة المالية كونه يساهم في وضع السياسات الواجب إتباعها لتقييم أداء المؤسسات ووضعها المالي من أجل تشخيص نقاط القوة وتحديد إيجابياتها وكذلك الوقوف على نقاط الضعف وتحديد مسبباتها وأخيرا اتخاذ القرارات اللازمة، كما له استعمالات ومجالات كثيرة كالتخطيط والتحليل الإئتماني...الخ.

كما أن طرق التحليل المالي تختلف حسب الغرض وحسب الجهة القائمة بعملية التحليل نظرا لاختلاف الطرق والنظم المحاسبية المستعملة في تحديد عناصر القوائم المالية، بحيث نجد ان عملية التحليل المالي هي عبارة عن مجموعة من الأساليب التي يعتمد عليها المحلل المالي عند استعمال القوائم المالية في مؤسسة معينة تساعده على تقديم استنتاجات واقتراحات تساعد على تطوير الوضعية المالية للمؤسسة.



الفصل الثاني

أدوات وأساليب التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

تمهيد

لإبراز أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لابد من دراسة الأدوات والأساليب التي يمكن من خلالها تنفيذ البرنامج التحليل والقيام بالرقابة المالية، حيث تعتبر القوائم المالية من أهم الوثائق التي يعتمد عليها المحلل المالي سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، حتى يتسنى له تحديد المؤشرات التي تساعده في تحليل التوازن المالي للمؤسسة، وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي، كما يتسنى له من خلال هذه الوثائق تحديد المؤشرات التي تساعده في تحليل النسب المالية، وتنص هذه الأخيرة على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية بهدف إفضاء دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم من أجل تشخيص ومعرفة وضعية المؤسسة من الناحية المالية، وسنتطرق لذلك في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عرض القوائم المالية.

المبحث الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

المبحث الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية.

المبحث الأول: عرض القوائم المالية

تقوم كل مؤسسة بإعداد مجموعة من القوائم المالية على فترات زمنية مختلفة تعكس صورة الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة التي تغطيها، وتنتهي العمليات المحاسبية بقوائم المالية التي تحدد المركز المالي للمؤسسة ومن بين هذه القوائم نجد الميزانية المالية، وجدول حسابات النتائج، وجدول التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة).

المطلب الأول: الميزانية المالية

أولا: تعريف ميزانية المالية

هناك عدة تعاريف للميزانية المالية نذكر منها:

- تعرف الميزانية بأنها "الوسيلة الأساسية لإعطاء صورة واضحة ودالة لحالة المؤسسة المالية في لحظة زمنية غالبا ما تكون نهاية السنة".[1]
- ويمكن تعريفها أيضا بأنها كشف بالأرصدة التي تزال مفتوحة في تاريخ معين بعد إغلاق الحسابات الوهمية في حساب ملخص الدخل، أو هي قائمة تتضمن الحسابات الحقيقة المتعلقة بالأصول و الإلتزامات وحقوق الملكية في تاريخ معين".[2]

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الميزانية المالية هي قائمة تلخيصية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، فهي بمثابة مرآة عاكسة تبين مالها من موجودات وممتلكات (استخدامات) وتسمى بالأصول، وما عليها من مطلوبات (موارد) وتسمى بالخصوم من قبل الملاك أو الغير لهذا تسمى أيضا قائمة المركز المالي.

1 عبد الناصر ابراهيم نور وأخرون، أصول المحاسبة المالية، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص278.

2 خالد جمال الجمارات، مرجع سبق ذكره، ص 113.

ثانيا: العناصر الأساسية للميزانية المالية

وتتمثل العناصر الأساسية للميزانية المالية فيما يلي:

1. عناصر الأصول: تعتبر الأصول عن أهم استخدامات الأموال والموارد التي تمتلكها المؤسسة في تاريخ معين، والتي تعتمد المؤسسة لتوليد الإيرادات الداخلة في المستقبل، وتضم كل الموجودات والممتلكات التي تستعملها المؤسسة في نشاطها حيث تكون مرتبة حسب درجة السيولة ابتداءا من العنصر الأقل سيولة، وتضم العناصر التالية:[1]

أ. الأصول الغير المتداولة (الأصول الثابتة): هي موارد اقتصادية تستخدمها المؤسسة في عملياتها التشغيلية ولها عمر إنتاجي لأكثر من فترة مالية واحدة، بدورها تنقسم الى:

أ. 1. الأصول الثابتة الملموسة: وهي الأصول الثابتة ذات الكيان المادي الملموس، مثل: الأراضي، المباني، الأثاث، السيارات، المعدات، التركيبات، والآلات الحسابية ....الخ

أ. 2. الأصول الثابتة غير الملموسة: وهي الأصول الثابتة التي ليس لها كيان مادي ملموس، أو يصعب الإستدلال على قيمتها من وجودها المادي، رغم أنها تستخدم في تشغيل أنشطة المؤسسة، مثل: حق الاختراع، العالمات التجارية، وشهرة محل.

ب. الأصول المتداولة: وتعرف أيضا بالموجودات وهي عبارة عن موجودات المؤسسة التي تتحقق لها الإيرادات ويتم تداولها بإستمرار حسب طبيعتها، وتختلف قيمة هذه الأصول في المؤسسة بين حين وأخر، بسبب كمياتها أو إنخفاضها وتختلف في سيولتها أو سرعة تحويلها إلى نقد من أصل الأخر مثل أوراق القبض، النقدية، الأوراق المالية قابلة لتداول، المخزون.

ج. الأصول الأخرى: وهي الأصول التي لا يمكن تصنيفها ضمن الأصول المتداولة وغير المتداولة، مثل :المصر وفات المدفوعة مقدما طويلة الأجل، الضريبة المدفوعة مقدما،...الخ.

1 طلال الحجاوي، ريان نعوم، المحاسبة المالية، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 205.

2. الخصوم: هي منافع اقتصادية من المتوقع التضحية بها مستقبلا في شكل التزام قائم بالفعل على الوحدات المحاسبية، من خلال تحويل الأصول أو تقديم خدمات لوحدات أخرى وذلك نتيجة أحداث وقعت في الماضي، وتضم العناصر التالية: [1]

أ. حقوق الملكية: يعتبر هذا القسم الخاص بحقوق الملكية في الميزانية من أهم الأقسام لما تحتوي من بيانات تفصيلية عن حق المساهمين، ويحتوي هذا القسم عادة على ثالث بنود:

أ.1. رأس مال الأسهم (القيمة الإسمية للأسهم رأس المال).

أ. 2. رأس مال الإضافي (المبالغ المسددة زيادة عن القيمة الإسمية).

أ.3. الأرباح المحتجزة (الأرباح التي يحتفظ بها دون أن توزع على المساهمين).

ب. الخصوم المتداولة: وتمثل الخصوم المتداولة المبالغ المستحقة عن المؤسسة خلال السنة المالية القادمة أو دورة التشغيل، وتضم عدة حسابات منها: الديون التجارية والأوراق الدفع والدفعات المقدمة من العملاء، التزامات القروض بما فيها الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل، الأجور والمصروفات المستحقة وهذه تمثل قيمة خدمة إستنفذت ولم تدفع تكلفتها حتى نهاية السنة، الضرائب المستحقة هي الضرائب المستحقة على الأرباح الخاصة بالسنة الجارية، حصص الأرباح المستحقة بعد أن يتم الإعلان عنها، المبالغ التي يجب دفعها خلال السنة المقبلة عن العقود الإيجار الرأسمالية.

ج. لخصوم غير المتداولة: هي جميع مصادر التمويل الخارجية التي تحصل عليها المؤسسة بقصد تغطية إحتياجاتها من الموارد المالية والتي تزيد مدتها عن سنة ، مثل: ديون أخرى غير جارية، الضرائب، ديون مالية.....إلخ.

1 كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتبة الجامعية الحديثة، القاهرة، 2006، ص 126.

3. شكل الميزانية المالية

أ. شكل العام لميزانية الأصول

جدول رقم (2-1): الميزانية المالية لجانب الأصول

الأصول	الملاحظة	إجمالي N	اهتلاك رصيدN	صافي N	صافي N-1
الأصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء المنتوج الإيجابي والسلبي تثبيتات عينية تثبيتات معنوية أراضي مباني تثبيتات عينة أخرى تثبيتات ممنوح إمتيازها تثبيتات مالية سندات موضوعية موضوع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة أصول					
مجموع الأصول غير الجارية					
الأصول الجارية					
المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الأخرون الضرائب حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
مجموع العام للأصول					

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19،الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 28.

ب. شكل العام لميزانية الخصوم

الجدول رقم (2-2): الميزانية المالية لجانب الخصوم

الخصوم	الملاحظة	إجمالي N	صافي N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية/(نتيجة صافية حصة المجمع (1)			
رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
مجموع رؤوس الأموال الخاصة			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب مؤجلة			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات			
مجموع الخصوم غير الجارية			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجاري			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19،الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 29.

ج. شكل الميزانية المختصرة

الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة التقييم التجانس بين عناصر كل مجموعة.

الجدول رقم (2-3): الميزانية المالية المختصرة

الأصول	المبالغ	النسبة المئوية	الخصوم	المبالغ	النسبة المئوية
الأصول الثابتة			**الأموال الدائمة**		
الأصول المتداولة			الأموال الخاصة		
قيم الاستغلال			ديون طويلة الأجل		
قيم قابلة التحقيق			**ديون قصيرة الأجل**		
قيم جاهزة					
مجموع الأصول		**%100**	**مجموع الخصوم**		**%100**

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

أولا: تعريف جدول حسابات النتائج

• جدول حسابات النتائج هو "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربحا أو خسارة.[1]

• ويعرف أيضا بأنه قائمة مالية تهدف إلي بيان نتيجة الأعمال المؤسسة من ربح (الخسارة) خلال فترة زمنية معينة عامة ما تكون سنة، ويبن هذه القائمة نتيجة الأعمال خلال السنة المالية كاملة وليس في لحظة معينة، وتنتج عنها أما ربح أو خسارة، ويمكن إعدادها من خلال أرصدة حساباتها في الميزان المراجعة.[2]

1 محمد الحبيب مرحوم، النظام المالي المحاسبي: محاسبة قواعد ام محاسبة المبادئ؟، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد4، العدد2، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم،2018، ص 209.

2 صالح مرازقة، الاقتصاد الإسلامي، الواقع، والرهانات المستقبل، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، ص 9.

ثانيا: العناصر جدول حسابات النتائج

وتتكون عناصر جدول حسابات النتائج من:1

• **النواتج:** هي زيادة لمنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مدخلات أو زيادة الأصول أو إنخفاض الخصوم، التي يترتب عنها زيادة في الأموال الخاصة بإستثناء الزيادة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.

• **الأعباء:** هي إنخفاض في المنافع الاقتصادية خلال فترة في شكل مخرجات أو إنخفاض الأصول، التي يترتب عنها نقص في الأموال الخاصة، بإستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة .ويحقق جدول حسابات النتائج الميزات التالية:2

✓ التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة.

✓التمييز على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة.

✓ التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير مستمرة.

✓ تعتبر نتيجة الأعمال التي تتضمنها قائمة الدخل من المؤشرات الرئيسية في تحديد الأسعار الأسهم.

✓ التعرف على نشاطات المؤسسة وتركيبة المصروفات التي قامت بإنفاقها.

✓التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعه.

✓التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، واستخدام الربح كمقياس لقياس الأداء.

1عبد الكريم شناي، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير الدولية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص 51.

2خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية2007، دار إثراء للنشر والتوزيع مكتبة الجامعة الشارقة، الأردن، سنة 2008.، ص 120.، ص 120.

ثالثا: شكل جدول حسابات النتائج

يتم إعداد جدول حسابات النتائج وفق لطرقتين هما:[1]

- **جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:** وفق هذه الطريقة يتم عرض الإيرادات والمصروفات، حسب طبيعتها حيث لا يتم توزيع المصاريف على أقسام المؤسسة، هذا الأسلوب ملائم للمؤسسات الصغيرة لأنه لا توجد ضرورة لتوزيع المصاريف التشغيلية على الأقسام، ويأخذ جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة الشكل التالي:

1 محمد رمزي جودي، اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية (معيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية) مذكرة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014.، ص 75

الجدول رقم (2-4): جدول حسابات النتائج (حسب طبيعة)

البيـان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الانتاج المثبت			
اعانات الاستغلال			
1. إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهل			
خدمات خارجية واستهلاكات أخري			
2. استهلاك السنة المالية			
3. القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين			
ضرائب ورسوم والدفوعات المشابهة			
4. إجمالي فائض الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات الإهتلاك والمؤونات			
استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات			
5. النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6. النتيجة المالية			
7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجبة الدفع على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير عادية (منتجات)			
العناصر غير عادية (أعباء)			
9. النتيجة غير العادية			
10. صافي نتيجة السنة المالية			
حصة الشركة الموضوع موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11. النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) **حصة المجمع (1)**			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية،العدد19،الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 30.

• **جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:** وتقوم هذه الطريقة على مقارنة تحليلية للمؤسسة، حيث ترتب الأعباء حسب وظائف ، مما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج وأسعار تكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية والمالية والإدارية دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية ، ويأخذ جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة الشكل التالي:

الجدول رقم (2-5): جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)

البيـان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
المنتوجات العملياتية الأخرى			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
مصاريف المستخدمين المخططات للاهتلاك			
منتوجات مالية			
الاعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوع موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11. النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) **حصة المجمع (1)**			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19،الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 31.

المطلب الثالث: جدول التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)

أولا: تعريف جدول التدفقات النقدية

• يعرف جدول سيولة الخزينة على أنه "صورة ديناميكية لكل ما يحدث في المؤسسة خلال السنة المالية حيث تقوم بطرق مختلفة وتسمح بتقييم جيد لنوع التسيير وسيولة المؤسسة، في ثالث فروع هي: نشاط الاستغلال، نشاط الاستثمار، نشاط التمويل".[1]

• فهو"وثيقة توضح المركز المالي للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز عبر إمداده، لذلك يعتبر مكمل للميزانية وجول حسابات النتائج".[2]

• ويمكن تعريفه أيضا بأنه " بيان تقديري يرى للمتحصلات والمدفوعات النقدية المتوقعة في المستقبل، والتي سوف ترتب على تنفيذ المؤسسة، وتعتبر التحصيلات النقدية التدفقات النقدية الداخلة، بينما تمثل المدفوعات النقدية التدفقات النقدية خارجة من المؤسسة".[3]

ويكتسي جدول سيولة الخزينة أهمية كبيرة كونه:

✓ عد جدول سيولة الخزينة أداة التخطيط المالي للمؤسسة حيث يتم الاهتمام بتقدير وتدبير إحتياجات المؤسسة في المستقبل وتوفيرها في الوقت المناسب.

✓ تبين هذه التدفقات مقدار احتياجات المؤسسة لتمويل الخارجي.

✓ تعد هذه التدفقات مؤشرا على مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها اتجاه المالك الدائنين.

---

1 محمود حمام، أميرة دباس، أثر قائمة التدفقات النقدية اتجاه القرارات، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد4 ،جامعة أم البواقي، 2015 ،ص69

2 دلال حطاب ، نور الدين زعيبط، تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جول تدفقات نقدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد1 ،جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2،2017 ،ص343.

3 الغالي بن ابراهيم، تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، 2016 ،ص 214

ثانيا: العناصر جدول التدفقات النقدية

يتم تصنيف عناصر جدول سيولة الخزينة في شكل ثالث فئات عرضية هي:[1]

• **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** هي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتعلقة مباشرة بالإيرادات والمصروفات الواردة في قائمة الدخل، وكذلك المرتبطة برأس المال العامل (أي الأصول المتداولة والخصوم المتداولة).

• **التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية:** هي الخاصة باقتناء وبيع الأصول، وكذلك التوظيفات الأخرى غير محتوى ضمن العناصر المعادلة للخزينة، مثل تقديم القروض للغير وتحصيلها واقتناء استثمارات والتنازل عنها.

• **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** تمثل في الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة المرتبطة بالحصول على الموارد و الأموال من المالك وتقديم الفوائد لهم، كما تتضمن كذلك الأنشطة المتعلقة بالاقتراض الأموال وسدادها، ومن أمثلة التدفقات النقدية المتعلقة الأنشطة التمويلية: العائد من إصدار الأسهم، العائدات من الافتراضات البنكية، تسديد التزامات الإيجار التمويلي.

ثالثا: شكل جدول التدفقات النقدية

يتم عرض جدول سيولة الخزينة وفقا لطرقتين هما:[2]

• **الطريقة المباشرة:** وهذه الطريقة تستخدم لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية مثل: التحصيلات من العملاء من بيع البضاعة، وكذلك النقدية المحصلة من التوزيعات والفوائد، وكذلك أوجه الصرف النقدي على الأنشطة التشغيلية مثل: السداد للموردين مقابل البضاعة المشتراه وسداد المصروفات التشغيلية المختلفة، ويظهر جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشر في الشكل التالي:

1 طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب في تطبيق معايير للأصول العملية والعلمية، خوازم، العلمية لنشر و التوزيع، 2015، ص 265.

2 كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 159

الجدول رقم (2-6): جدول التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة

البيـان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
التحصيلات المقبوضة من الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصايف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب الأخرى المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغلالية (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية			
الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمارية (ب)			
تدفقات الخزينة التأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم			
حصص الأرباح و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19،الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 35.

• **الطريقة غير مباشرة:** وهي الأكثر الطرق شيوعا في الاستخدام العلمي لبيان صافي التدفقات النقدية من العمليات ألنها يسهل إعدادها، وهي تركز عن الطرق بين صافي الربح وصافي التدفقات النقدية من العمليات، وتبدأ هذه الطريقة بصافي الربح المتواصل اليه من قائمة الربح ثم يعدل بعناصر الايرادات والمصروفات أو المكاسب والخسائر التي تحتوي على تدفقات نقدية مثل: الاهلاك لنفاذ الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والمكاسب (الخسائر) بيع الأصول الثابتة وغيرها من العناصر التي تمثل قيودا دفترية دون ان يكون لها أثر على التدفق النقدي، ويظهر جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة في الشكل التالي:

الجدول رقم (2-7): جدول التدفقات النقدية حسب الطريقة الغير المباشرة

البيـان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات متأجل: - الاهتلاك والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة النجمة عن النشاط			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار (أ)			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
التحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل (ب)			
الحصص المدفوعة للمساهين			
زيادة رأس المال النقدية (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19،الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 35.

للإشارة فان الطريقتين (المباشرة وغير المباشر)، سوف يتوصلان إلى نفس الرقم أي أن صافي التدفق النقدي من التشغيل هو نفس النتيجة سواء اتبعت المؤسسة الطريقة المباشرة أو غير المباشرة.

المبحث الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

لكي تكون البنية المالية في حالة توازن مالي يجب أن تمول أصولها غير الجارية بالموارد المالية الدائمة و تمول أصولها الجارية عن طريق الديون قصيرة الأجل و تنطلق فكرة التوازن المالي من الميزانية المالية باعتبار أنها تعتمد على مبدأ التوازن بين الخصوم و الأصول على أساس أن الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة هي التي ستمول الاستعمالات في المدى الطويل و كذلك بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول الديون في المؤسسة في المدى القصير هناك ثلاثة توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي و تتمثل أساسا في رأس المال العامل احتياج رأس المال العامل الخزينة ·

المطلب الأول: رأس المال العامل

أولا: مفهوم رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة و الحكم على مدى توازن المالي، خاصة في المدى القصير، و ذلك بتاريخ معين، و يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول غير جارية.[1]

كما يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل، و يعرف على أنه إجمالي الأصول الجارية مطروحا منه إجمالي الخصوم الجارية، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال، أو يقصد برأس المال العامل الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة.[2]

---

1 زغيب ملكية، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2010، ص 49.

2 شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 118.

ما يمثل رأس المال العامل مجموع الأموال المستثمرة في الأصول الجارية و يطلق عليه أيضا رأس المال التشغيلي أو رأس المال الدائر، أما صافي رأس المال العامل فيعني الأصول الجارية ناقصا الخصوم الجارية و لذلك فإن تحديد صافي رأس المال العامل ينبغي له الاهتمام بالعناصر المكونة لكل من هاتين الجانبين و مكونات كل منها و طبيعته و قدرته على التحول السريع إلى نقدية، كما انه يأخذ بالاعتبار جميع السياسات التي تتبعها المؤسسة في سياسة المدينون و الديون المشكوك في تحصيلها و المبيعات النقدية و الآجلة، المشتريات النقدية و الآجلة و سياسة التحصيل و سياسة الاحتفاظ بالمخزون و غيرها من السياسات المؤثرة في تكوين عناصر الموجودات الجارية و المطلوبات الجارية.[1]

إن رأس المال العامل صافي يعني عمليا ذلك الجزء من الأصول الجارية الممول بالأموال الدائمة، لأن قاعدة التوازن المالي تعني التوازن بين آجال استحقاق الخصوم و درجة سيولة الأصول، و عمليا فإنه لا يوجد من يضمن تحقق هذه القاعدة بشكل دائم، و ذلك بسبب التغيرات التي تحدث في عناصر الأصول الجارية مثل:

- تدني أسعار المخزون.
- عدم إمكانية تحصيل بعض المدينين.
- انخفاض أسعار الأوراق المالية.
- عدم تحصيل بعض أوراق القبض.

لهذه الأسباب و لغرض عدم تعرض المؤسسة لأزمة مالية تتمثل بعدم مقدرا على سداد التزاما في الوقت المناسب لا بد من توفر هامش أمان يتمثل في فائض الأصول الجارية عن الخصوم الجارية، و هذا الهامش يمثل رأس المال العامل الصافي.

1 منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص ص 112-113.

ثانيا: أصناف رأس المال العامل: يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع:[1]

1. **رأس المال العامل الخاص:** هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعملة في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل الأصول غير الجارية و نحسبه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص =الأموال الخاصة –الأصول الثابتة

2. **رأس المال العامل الصافي:** هو جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول الجارية و يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي =الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

3. **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال و هي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو اقل و تشمل مجموعة الأصول المتداولة و يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي =مجموع الأصول – مجموع الأصول الثابتة

4. **رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي):** هو بمثابة الموارد المالية التي تحصلت عليها المؤسسة من الغير أي مجموع الديون التي هي تحت تصرف المؤسسة، و يحسب كما يلي:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الدائمة

ثالثا: حالات رأس المال العامل: يمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل، نذكرها كالآتي:[2]

1. **رأس المال العامل موجب (FR<0):** أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وفي هذه الحالة فإن المؤسسة تستطيع تمويل جميع استثماراتها بأموالها الدائمة، وتبقى منها فائض وهو ما يسمى برأس المال العامل، وهو مؤشر إيجابي.

1 زغيب مليكه، بوشنقير ميلود،مرجع سبق ذكره، ص50.

2 زعيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 91.

2. رأس المال العامل سالب (FR>0): أي الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة، في هذه الحالة فإن المؤسسة تعاني من عجز في التمويل، وعليها البحث عن موارد مالية أخرى من أجل تغطية هذا العجز في التمويل.

3. رأس المال العامل معدوم (FR=0): الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة، هذه الحالة نادرة الوقوع، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل

أولا: مفهوم الاحتياجات من رأس المال العامل

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الجارية ، و الذي يضمن للمؤسسة توازن المالي الضروري، و تظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الأجل.1

و تعرف على أنها إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، و هي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات و القيم القابلة للتحقيق من جهة و الالتزامات قصيرة المدى بعد استثناء السلفيات المصرفية من جهة ثانية.

تعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية ، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول الجارية " قيم الاستغلال + القيم غير جاهزة "، بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران

1 زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 52

الديون قصيرة الأجل باستثناء التسبيقات أي جميع الديون 1قصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ما عدا السلفيات المصرفية.1

ثانيا: كيفية حساب الاحتياجات من رأس المال العامل: يمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:[2]

احتياجات ر.م .ع = (الأصول الجارية– النقدية) – (ديون قصيرة الأجل–السلفيات المصرفية)

أي: احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية – القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل–سلفيات مصرفية)

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق)–(ديون قصيرة الأجل– سلفيات مصرفية)

و قد تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة ،كما أن السلفيات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدا قصيرة جدا و لا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقترض غالبا في نهاية الدورة للتسوية.

ثالثا: حالات الاحتياجات من رأس المال العامل: تكمن هذه الحالات فيما يلي:[3]

1. احتياجات رأس المال العامل موجبة: في هذه الحالة يعني أن المسيرين لم يبحثوا عن الموارد المالية ما دام ضمان التسديد موجودا و المتمثل في كبر بعض المحزونات أو بعض الحقوق أي هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة و

1 شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 121.

2 زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 52.

3 الياس بن ساسي، يوسف قرشي، التسيير المالي(الإدارة المالية دروس وتطبيقات)،الطبعة الأولي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص43.

ذلك لتغطية احتياجات الدورة و تقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل مما يتوجب وجود رأس المال العامل الموجب لتغطية العجز.

2. احتياجات رأس المال العامل سالبة: هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى و تقول إن الحالة المالية للمؤسسة جيدة ·

3. احتياجات رأس المال العامل معدومة: عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد ·

المطلب الثالث: الخزينة

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في الإدارة المالية و يشغل كثيرا المدير المالي لأنه يريد أن يوفق بين السيولة و الاستحقاق، و هذا ما يجعل المؤسسة قادرة على توليد الربحية، فالأرباح بعد التوزيع تغذي الخزينة.

أولا: مفهوم الخزينة: وردت عدة تعاريف للخزينة و يمكن تعريفها كما يلي:[1]

– الخزينة هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفيات المصرفية.

– كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل.

– كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة و خصومها.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الخزينة على أنها مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا ، و الخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة.[2]

1 شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 121.

2 زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 53.

أي أن الخزينة مؤشر يقيس لنا قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامها، كما تعتبر مؤشر مهم يعتمد عليه في تقييم الوضعية المالية.

ثانيا: كيفية حساب الخزينة: تحسب الخزينة بطريقتين:

الخزينة = القيم الجاهزة _ السلفيات المصرفية

الخزينة = رأس المال العامل _ احتياجات رأس المال العامل

ثالثا: حالات الخزينة: الخزينة مرتبطة برأس المال العامل و احتياجاته بحيث يمكن أن نكون أمام ثلاثة حالات:1

1. الخزينة موجبة: هذا يدل على رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة و هناك فائض يضم إلى الخزينة إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة لذلك ينبغي عليها استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات ·

2. الخزينة سالبة: نجد أن احتياجات رأس المال العامل اكبر من رأس المال العامل أي أن المؤسسة تفتقر إلى أموال تمول بها عمليات الاستغلال و بذلك تلجا إلى الاقتراض قصير الأجل هذه الوضعية تبين لنا أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة و هذا ما يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية ·

3. الخزينة معدومة (صفرية): إذا كانت الخزينة صفرية هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل و هي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير في الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

1 شعيب شنوف، مرجع سبق ذطره، ص 122.

المبحث الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية

النسب المالية أدوات معبرة في التحليل المالي و تتمتع بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها بوضوح البيانات المالية العادية، شريطة أن يتم تركيبها بالشكل الصحيح، وأن يتم تفسيرها كذلك بالشكل الصحيح ، وخلاف ذلك فإن هذه النسب لن تكون ذات مدلول معبر عن حقيقة الموقف المالي للمؤسسة المحللة.

المطلب الأول: التحليل بواسطة النسب المالية

أولا: مفهوم النسب المالية

تعرف النسب المالية على أنها علاقات متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي دف استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة، و هذا يعني أنه هناك عدد لا نهائي منها، وهنا يصبح لزاما على المحلل المالي أن يستخدم مجموعة محدودة من النسب المالية المنسجمة والمتكاملة فيما بينها لتحقيق الهدف من التحليل " 12 نسبة على الأكثر"، وتجدر الإشارة إلى أنه جوهريا ليس للنسب المحسوبة معنى مهما كانت طبيعتها لتعطي حكما موضوعيا إلا إذا قورنت مع:1

- ✓ النسب المماثلة لسنوات سابقة لنفس المؤسسة لنتتبعها في الزمن بغرض إظهار اتجاه الظاهرة المدروسة.
- ✓ نسب نموذجية تحددها المؤسسة لنفسها كأهداف تسعى لتحقيقها.
- ✓ متوسط نسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة و خصائصه.

كما تعرف النسب المالية على أنها : دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط و الآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر " أو عدة عناصر" و عنصر آخر" أو عدة عناصر أخرى" ونستطيع وضع عدد كبير من النسب المالية ، و لكن المهم هو

1 زغيب مليكة، بوشنقير مليود، مرجع سبق ذكره، ص 36

وضع النسب ذات الدلالة و التي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المؤسسة و اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.1

كما يمكن أن نعرفها على أنها: إيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي " الميزانية " أو قائمة الدخل "جدول حسابات النتائج"، فمثلا بقسمة الأصول الجارية على الخصوم الجارية نستطيع التعرف على مدى

قدرة الأصول الجارية على تغطية الخصوم الجارية.2

ويقصد بالنسبة المالية العلاقة بين متغيرين "رقمين" تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق ، فالرقم المالي ارد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللا عندما يكون بشكل منفرد و بالتالي يجب النظر إلى الأرقام و هي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى نتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.3

كما تعرف على أنها: طريقة لتفسير الأرقام المطلقة المنشورة في القوائم المالية و المحاسبية، و هي تساعد في الإجابة على أسئلة مهمة:4

- ✓ هل تتحمل مؤسسة الأعمال المزيد من الديون أو أا تحتفظ بمخزون زائد عن حاجتها ؟
- ✓ هل يقوم عملاء المؤسسة بدفع ما عليهم من مستحقات في مواعيد استحقاقها ؟
- ✓ هل مصاريف المؤسسة التشغيلية مرتفعة؟

1 منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 52.

2 عامر عبد الله،التحليل و التخطيط المالي المتقدم، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان . الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 197.

3 مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 44.

4 نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية، دار ناشرون ومرغبون، عمان، 2012، ص 45.

✓ هل تقوم المؤسسة باستخدام أصولها و مصادر أموالها بفعالية تؤدي لتوليد الدخل المخطط له ؟

ثانيا: أنواع النسب المالية

بالرغم من العدد الهائل الذي يمكن أن نصل إليه من خلال الوثائق المالية المستخدمة فيمكننا أن تنقسم النسب إلى:

1. نسب السيولة: هي تلك النسب التي تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال والتعرف على درجة سيولة المؤسسة على المدى القصير، أي الاهتمام سيكون بعناصر الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة[1]. ومن أهم هذه النسب ما يلي:[2]

- **نسبة السيولة العامة:** تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل، وتحسب كما يلي: الأصول المتداولة ÷ ديون قصيرة الأجل
- **بنسبة السيولة المختصرة:** تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير، وذلك عن طريق إبعاد المخاطر التجارية التي تؤثر على المخزونات، وتحسب بالعلاقة التالية: (الأصول المتداولة–المخزونات) ÷ ديون قصيرة الأجل
- **نسبة السيولة الفورية:** تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها، وتحسب كالآتي: القيم الجاهزة ÷ ديون قصيرة الأجل

1محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، مداخلة بعنوان «دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يوم 05و06 ماي 2013، ص 8

2 بن خروف جليلة، دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرار، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس،2009، ص ص 84–85

2. نسب الهيكلة المالية: تعتبر هذه المجموعة من نسب الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء كانت داخلية أو خارجية،[1] وأهم هذه النسب نجد:[2]

- **نسبة التمويل الدائم:** تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية: الأصول الدائمة ÷ الأصول الثابتة
- **نسبة التمويل الذاتي:** توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة، وتحسب كالآتي: الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة
- **نسبة القابلية للسداد:** تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة على الأصول في عملية التمويل، وتحسب كما يلي: مجموع الديون ÷ مجموع الأصول
- **نسبة الاستقلالية المالية:** تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائنها،وتحسب كما يلي: الأموال الخاصة÷ مجموع الديون

3. نسب النشاط: وهي النسب التي تبين كفاءة المؤسسة سواء في تحصيل الحقوق أو استغلال مواردها أحسن استغلال، ولقياس هذه الكفاءة يتم إجراء المقارنات بين المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات وتفترض هذه النسب وجود نوع من التوازن بين المبيعات والأصول.[3] ويمكن تلخيص أهم نسب النشاط فيما يلي:

- **معدل دوران الأصول المتداولة:** تعبر على مدى كفاءة إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد مبيعات منها، وتحسب كما يلي: صافي المبيعات ÷ الأصول المتداولة

1 بن خروف جليلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 86.

2 نفس المرجع، ص 86-87.

3 محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، ص 8

• **معدل دوران الأصول:** يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الأصول الثابتة وقدرتها على تحقيق الإيرادات للمؤسسة، وزيادة مساهمتها في زيادة النشاط الجاري للمؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية: صافي المبيعات ÷ الأصول الثابتة

• **معدل دوران إجمالي الصافي (إجمالي الأصول):** يوضح لنا مدى نشاط الأصول ومقدرتها على توليد المبيعات من خلال استعمال إجمالي أصول المؤسسة، ويحسب كالآتي:

صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول

المطلب الثاني: التحليل بواسطة جدول حسابات النتائج

إن جدول حسابات النتائج هو ملخص للمبيعات المتحققة والمصروفات التي تكبدتها المؤسسة لتحقيق هذه المبيعات، أي هو وثيقة تبين النشاطات الصناعية والتجارية موضحا العمليات المرتبطة للاستغلال العادي وغير العادي، حيث أن النسب المستخرجة من جدول حسابات النتائج تهدف إلى توفير معلومات مهمة ومعبرة عن الربحية و المردودية والتي تستخدم في تقييم الوضعية المالية، وهي علي النحو التالي:

أولا: نسب ربحية المبيعات: تهدف دراسة ربحية المبيعات لمعرفة مقدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات، حيث تتم دراسة ربحية المبيعات من خلال النسب التالية:

• **نسبة هامش القيمة المضافة:** تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة، تحسب بالعالقة التالية:

نسبة هامش القيمة المضافة = القيمة المضافة ÷ رقم الأعمال

• **نسبة هامش فائض الإجمالي الاستغلال:** تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من فائض الإجمالي الاستغلال، و تحسب بالعالقة التالية:

نسبة هامش فائض الخام الاستغلال = الفائض إجمالي الاستغلال ÷ رقم الأعمال

• **نسبة هامش نتيجة الاستغلال:** تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الاستغلال، تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة هامش نتيجة الاستغلال = نتيجة الاستغلال ÷ رقم الأعمال

• **نسيبة هامش النتيجة العادية قبل الضرائب:** تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من النتيجة الصافية، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العادية قبل الضرائب ÷ رقم الأعمال

ثانيا: نسب المردودية: هي معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية حيث تعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، وهي " العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة والوسائل المستخدمة في ذلك"، فقياسها يسمح للمسيرين معرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها.1 ومن أهم هذه النسب ما يلي:2

• **المردودية المالية:** تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

• **المردودية الاقتصادية:** تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح، وتحسب كما يلي: النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول

• **المردودية التجارية:** تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الضريبة

1 محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، ص 8

2 بن خروف جليلة ، مرجع سبق ذكره، ص ص87-88

المطلب الثالث: التحليل بواسطة التدفقات النقدية

إن جدول التمويل يمدنا بمعلومات موجزة عن تغيرات الخزينة ، لذا يتم اللجوء إلى نوع آخر من الجداول يسمح بإظهار أسباب تغير الخزينة و مكونات هذا التغير بطريقة أكثر تفصيلا يسمى بجدول تدفقات النقدية، يمكن تصنيف أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم جدول تدفقات النقدية إلى:

أولا: نسبة تقييم السيولة: وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة في الفترة قصيرة الأجل، وتربط قوة وضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن فائضا نقديا يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو تسديد الديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أن على المؤسسة أن تبحث عن مصادر التمويل العجز وذلك إما بيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل، ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول تدفقات النقدية لتقييم سيولة المؤسسة ما يلي:[1]

- **نسبة تغطية النقدية:** وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياطات، وتحدد بالعلاقة التالية:

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

1 عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الوراق المالية في بورصة عمان، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية ، الأردن، 2008،ص ص 28 –29.

• **نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:** وتشير هذه النسبة إلى أن قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، و انخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ ، وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون، وتحدد بالعلاقة التالية:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية÷ فوائد الديون

• **نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع:** وتوضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل المستحقة، وكل ما ارتفعت النسبة دل ذلك أن وضع المؤسسة جيد وأنها لا تعاني من مشكلة في السيولة، وتحدد بالعلاقة التالية:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ الديون طويلة الأجل المستحقة+ أوراق الدفع قصيرة الأجل

ثانيا: نسبة تقييم الربحية: هذه النسبة تبين ما مدى أهمية ارتفاع النقدية المحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية ، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الربح بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع، كما أن تحديد قيمة لتدفقات النقدية للمؤسسة يمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة بين المؤسسات المماثلة، إن من بين النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي:[1]

1 عبد الناصر شحدة السيد أحمد ، ص92.

- **نسبة النقدية التشغيلية:** تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي الربح

- **نسبة التدفق النقدي:** تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التدفق النقدي = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ رقم الأعمال

- **نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:** تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة العائد عل الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷مجموع الأصول

خلاصة

من خلال ما تقدم نستطيع القول أن تقييم الوضعية المالية للمؤسسة يتم بواسطة القوائم المالية للمؤسسة و مجموعة من المؤشرات التي تستعمل في عملية تقييم مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف المرسومة، حيث تظهر لنا جليا أن عملية التحليل أداة ضرورية تستخدمها الإدارة والأطراف الأخرى ليس فقط بهدف معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بل تهدف من خلاله إلى كشف نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف ومحاولة تجاوزها، لتتمكن الإدارة من رسم أهداف وسياساتها المالية مما يضمن لها دقة في وضع الخطط واتخاذ القرارات المناسبة.



الفصل الثالث

دراسة تحليلية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية

تمهيد

بعد دراستنا النظرية لأساسيات و أدوات و أساليب التحليل المالي سنقوم بإسقاط ما توصلنا إليه على إحدى المؤسسات وهذا بغية تشخيص وضعيتها المالية، فتم اختيار مؤسسة بارزة والمهمة على الساحة المحلية والوطنية، وعلى مستوى ولاية المدية حيث وقع اختيار على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز ، حيث تعمل هذه الأخيرة كغيرها من المؤسسات لتقديم الأفضل وتحقيق الأهداف المسطرة، التي تضمن استمراريتها وتقدمها، وعليه سنقوم بدراسة تحليلة لها وذلك من أجل التعرف على الوضعيتها المالية، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

ستتطرق في هذا المبحث إلى تقديم المؤسسة محل الدراسة التي قمنا بتقييم الوضعية المالية لها، كما سنعرض مجموعة من العناصر المختلفة والمتمثلة في الأدوات المستخدمة و طرق جمع المعلومات.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز

أولا: مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية

1. تعريف مؤسسة المدية: أنشأت المديرية سنة 1974 لتوزيع الطاقة الكهربائية والغاز، وتلبية حاجيات الزبائن على مستوى إقليم التيتري (ولاية المدية حاليا)، مع الأخذ بعين الإعتبار التكلفة ونوعية الخدمة والأمان وتعتبر الوحدة المسماة بـ: مديرية المدية لتوزيع الكهرباء والغاز فرع من الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز إحدى (الشركات المهنية التجارية الخاضعة لمجمع سونلغاز)، والواقع مقرها الإجتماعي بالبليدة حيث هي إحدى المديريات الأربعة عشر التابعة للمديرية الجهوية، حيث أنها تمثله في الولاية، كما أنها تقوم ببعض مهامها وفق الصلاحيات المخولة لها وتبعا للبرنامج العام الذي تسير عليه وتعمل المديرية على ضمان التسيير الإداري وإستغلال شبكات الكهرباء من نوع الضغط العالي والضغط المتوسط والضغط المنخفض، وتوكل إليها مهمة تطوير الشبكات وصيانتها. [1]

تقع مديرية التوزيع وسط مدينة المدية، بشارع بن عياد الطاهر يقابلها مستشفى محمد بوضياف، تغطي 64 بلدية بـ 09 وكالات تجارية، موزعة على (وكالة المدية1، والوكالة التجارية المدية غرب، البرواقية، قصر البخاري، بني سليمان، عين بوسيف، تابلاط، الشهبونية)، وكما لها 6 وكالات تقنية في مجال الكهرباء، و06 وكالات تقنية في مجال الغاز.

1 وثائق مقدمة من طرف السيد ساسان مسعود، رئيس قسم المالية والمحاسبة، بمديرية التوزيع للمدية.

ومن مهامها نجد:

- ✓ توزيع الكهرباء والغار عبر القنوات.
- ✓ تطوير شبكات الكهرباء والغاز بحيث يسمح بربط زبائن جدد بها.
- ✓ ضمان ظروف أفضل من حيث السلامة ونوعية الخدمة وبأ قل تكلفة.

أما أهدفها فهي تسعي إلى:

- ✓ ضمان تموين دائم وامن بالطاقتين.
- ✓ تعبئة دائمة لفريقها 24سا/24سا و 7ايام/7ايام لإصلاح الإعطاب.
- ✓ التقرب أكثر فأكثر من زبائننا بالاستماع إلى انشغالاتهم، ومحاولة إيجاد أفضل الحلول من اجل إمدادها بالطاقتين الكهربائية والغازية وبأقل التكاليف.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

1. الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بالمدية: فيما يلي الشكل رقم (3-1) يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية.

الشكل رقم (1-3): الهيكل التنظيمي لمؤسسة التوزيع الكهرباء والغاز بالمدية



المصدر: قسم الموارد البشرية لمؤسسة التوزيع بالمدية

- **شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة:**[1]

1 وثائق مقدمة من طرف قسم الموارد البشرية لمؤسسة التوزيع بالمدية.

– **مدير التوزيع:** يمثل مدير التنظيم قمة الهرم في المؤسسة، وهو مكلف في حدود صلاحياته بضمان توزيع الطاقة الكهربائية والغازية وإيصالها إلى زبائن المؤسسة في أحسن الظروف والنوعية الجيدة والاستمرارية في التقديم، والسعر المناسب.

– **الأمانة العامة:** دورها التنسيق وتوزيع المراسلات وتوجيهها بين الأقسام ومصالح الشركة.

– **مصلحة الشؤون القانونية:** تعد الممثل القانوني للشركة أمام القضاة (المحكمة، المجلس القضائي، المحكمة العليا)، كما تتكفل بكل القضايا القانونية مثل رفع دعوى حول التعدي على ممتلكات الشركة أو الشكاوى ورفع الدعوى ضد المديرية من طرف الزبائن؛

– **مهندس الأمن HSE:** يقوم بإعداد مخطط الزيارات المبرمجة للنشاطات التحسيسية، كما يحضر اجتماعات لجنة النظافة والأمن على مستوى المديرية و السهر على تطبيق كل إجراءات الوقاية في مجال النظافة والأمن؛

– **ملحق الإتصال:** يقوم بتحضير وتنظيم المعلومات الموجهة إلى الجمهور والزبائن باستعمال كل الوسائل المتاحة، وكذا المشاركة مع المديرية العامة في التظاهرات التجارية و اقتراح مواضيع الإشهار وإعلام الزبائن حسب الطبيعة المحلية؛

– **مساعد الأمن الداخلي للمؤسسات:** يقوم باالمتابعة الميدانية لكل المقاييس الأمنية داخل المديرية (الحراس، الجدران...الخ)، كما يقدم تقرير دوري إلى المسئولين حول الوضعية الأمنية للمديرية ومختلف وكالاتها، و إعداد مخطط الأمن الداخلي بالتعاون مع المصالح الأمنية لولاية.

– **قسم تقنيات الكهرباء:** يهتم بمراقبة واستغلال الشبكات الكهرباء، الصيانة، تطوير الشبكة والقيام بالأشغال تحت التوتر (الكهرباء).

– **قسم تقنيات الغاز:** يهتم بمراقبة واستغلال الشبكات الكهرباء، الصيانة وتطوير الشبكة.

– **قسم دراسات تنفيذ أشغال الكهرباء والغاز:** يقوم بكل ما يتعلق بالدراسة كالموقع والمخططات.

– **قسم الإدارة والصفقات:** مكلف بإنشاء الطلبات الخاصة برخص الحفر والبناء واستقبال مخطط التشفير الخاص بمقدار الأشغال المرسل من مصلحة الدراسات، وغيرها من مهام تخصص السوق والبرمجة.

– **قسم العلاقات التجارية:** يضم هذا القسم مجموعة من الوكالات تجارية: اثنان منها داخل مدينة المدية، و(06) ستة موزعة على إقليم الولاية، إضافة إلى (03) ثلاث مصالح: مصلحة تطوير المبيعات، و مصلحة التحصيل، و مصلحة الحسابات الكبرى.

– **قسم تسيير أنظمة الإعلام الآلي:** يقوم هذا القسم بتسيير وصيانة عتاد الإعلام الآلي على مستوى المديرية والمصالح التقنية التابعة لها، وكذا طبع الفواتير الخاصة بالكهرباء والغاز، و تطوير المعلوماتية وتحليل إحصائيات المشتريات والمبيعات.

– **قسم الموارد البشرية:** يهتم بتسيير تكوين الموظفين وتأهيلهم، وتسيير الموارد البشرية كالتوظيف، الحضور، الغياب، العطل، الأجور.

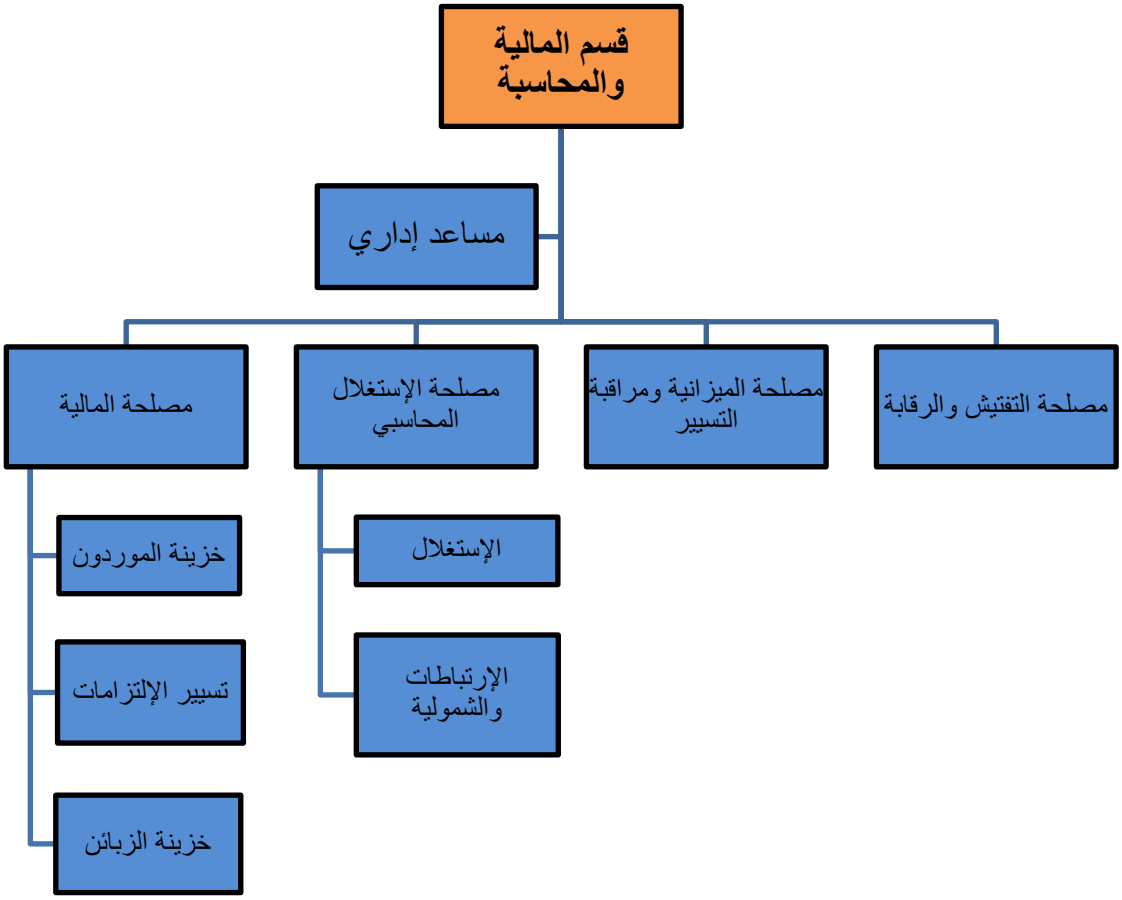
– **مصلحة الشؤون العامة:** وتتمثل مهامها في تسيير الوسائل المادية، وكذا مراقبة وتسيير النظافة وصيانة المقرات، و السهر على تسيير الممتلكات المتنقلة....وغيرها.

– **قسم تخطيط الكهرباء والغاز:** وتتمثل مهامه في إنجاز المخطط الرئيسي لشبكة الكهرباء والغاز للمديرية، ودراسة المخططات لإعادة التخطيط لشبكات الغاز والكهرباء وكذا ضمان احتياجات المديرية بكل الدراسات الخاصة (ضياع الطاقة).

– **قسم المالية والمحاسبة:** ويقوم بتتبع حسابات الخزينة ومراقبة الظروف البنكية، وإعداد التنبؤات للخزينة على المدى القصير، وكذا الرقابة على صناديق الوكالات التجارية، و إجراء مركزية الصناديق و إعداد الميزانية السنوية وضمان متابعة ومراقبة العمليات المحاسبية.

2. الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية بالمؤسسة

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة



المصدر: قسم الموارد البشرية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية

- شرح الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة (DFC)[1]

1 وثائق مقدمة من طرف رئيس المصلحة السيد ساسان مسعود، رئيس قسم المالية والمحاسبة، بمديرية التوزيع للمدية.

قسم المالية والمحاسبة يهتم بتسجيل العمليات محاسبيا والقيام بأعمال نهاية السنة (قيد الدراسة) بالإضافة إلى إعداد القوائم المالية والجداول الملحقة حساب الضرائب وتقديم التصريحات وكذا الضمان الاجتماعي، إعداد الموازنات التقديرية، أعداد جدول التقارب البنكي والقيام بالمراقبة الدورية لمختلق الأقسام، ويتفرع قسم المالية والمحاسبة إلى المصالح التالية:

- **مصلحة المالية:** المهام الأساسية لهذه المصلحة هي متابعة حركة الأموال سواء كانت بغرض استثماري أو استغلالي، بحيث تخص كل عمليات الدفع، أي التدفقات المالية التي تتعلق بالمؤسسة مع البنوك ومصالح البريد.

- **مصلحة الإستغلال المحاسبي:** تقوم هاته المصلحة بجمع كل المعلومات ومعالجتها محاسبيا مع مراعاة النظام المحاسبي ومبادئه، بإتباع جميع مراحل التسجيل المحاسبي (بما فيها تسجيل عمليات المحاسبة التحليلية) للوصول إلى القوائم المالية وتحديد النتيجة.

- **مصلحة الموازنة ومراقبة التسيير:** وتقسم أعمالها إلى قسمين:

أ- الموازنات التقديرية: تسهر على إعداد موازنة تقديرية خلال فترة معينة، سواء على المدى الطويل أو القصير من ناحية التدفقات ومقارنتها مع الموازنات الفعلية لحساب الانحراف ولتقييم أداء المؤسسة.

ب- مراقبة التسيير: مراقبة جميع العمليات وتحليل الوضعية التسيرية للمؤسسة من خلال الجدول التحليلي ودراسة الحلول الممكنة، وتحديد مراكز المسؤولية وتحسين المردودية في المؤسسة وتحليل الانحرافات واكتشاف أسبابها واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

- **مصلحة التفتيش والرقابة:** تقوم هذه المصلحة بمراقبة عمليات التسيير لمختلف الأقسام ومدى إحترام الإطار القانوني والمبادئ الأساسية لأدوات التسيير لكل قسم.

المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة

سنوضح بعض الجوانب والمتمثلة في كيفية جمع المعطيات وكذا الأدوات الإحصائية المستعملة، وذلك من خلال معرفة الطريقة المستخدمة في الدراسة.

أولا: طريقة جمع المعطيات

إعتمادنا في جمع المعطيات المتعلقة بالدراسة عن طريق المقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة والمالية للمؤسسة، وقد قدم لنا المعلومات في شكل مستندات تتمثل في القوائم المالية للمؤسسة لسنوات (من 2019 إلى 2021)، كالميزانيات المالية و جدول حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية (المباشرة)،كما تم الحصول على بعض الأجوبة التي تتعلق بالدراسة تم السؤال عنها وتدوينها في شكل نقاط، وذلك بهدف تسهيل عملية التحليل.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد الحصول على الوثائق اللازمة ولحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية تم الاعتماد في عرض وتحليل المعطيات على برنامج (Microsoft office Excel 2007) لمعالجة المعطيات التي تكون في شكل جداول ثم بعد ذلك قمنا بترجمتها إلى رسومات بيانية لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل.

المبحث الثاني:عرض القوائم المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز المدية للفترة (2019-2021)

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة، والتي من خلالها يتمكن الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من تقييم أدائها، ومن خلال هذا المطلب سنحاول عرض أهم القوائم المالية لمؤسسة نيسان الجزائر و المتمثلة في الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج، وجدول التدفقات النقدية.

المطلب الأول: الميزانية المالية لمؤسسة

كما هو معروف فإن الميزانية المالية تتكون من جانبين أساسيين هما جانب الأصول وجانب الخصوم، وعليه سنقوم بعرض ودراسة الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة، وفيما يلي الميزانيات المختصرة لفترة الدراسة (2019-2021).

الجدول رقم (3-1): الميزانية المختصرة لسنة 2019 (الوحدة دج)

الأصول	المبالغ	النسبة المئوية	الخصوم	المبالغ	النسبة المئوية
الأصول الثابتة	**15 849 672 894,90**	**%85**	**الأموال الدائمة**	**16 202 830 658,98**	**%87**
الأصول المتداولة	**2 787 303 168,37**	**%15**	الأموال الخاصة	12 086 269 770,73	%65
قيم الاستغلال	977 850,99	%0,56	ديون طويلة الأجل	4 116 560 888,25	%22
قيم قابلة التحقيق	2 682 628 968,74	%14	**ديون قصيرة الأجل**	**2 434 154 404,29**	**%13**
قيم جاهزة	103 696 348,64	%0,01			
مجموع الأصول	**18 636 976 063,27**	**%100**	**مجموع الخصوم**	**18 636 976 063,27**	**%100**

المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

الجدول رقم (3-2): الميزانية المختصرة لسنة 2020 (الوحدة دج)

الأصول	المبالغ	النسبة المئوية	الخصوم	المبالغ	النسبة المئوية
الأصول الثابتة	**16 297 904 620,18**	**%78**	**الأموال الدائمة**	**18.143.448.606,5**	**%87**
الأصول المتداولة	**4 463 785 130,17**	**%22**	الأموال الخاصة	13.898.596.555,97	%67
قيم الاستغلال	73.924408,56	%0,01	ديون طويلة الأجل	4.244.852.050,53	%20
قيم قابلة التحقيق	4.252.673.825,95	%0,20	**ديون قصيرة الأجل**	**2.618.241.143,85**	**%13**
قيم جاهزة	137.186.895,66	%0,01			
مجموع الأصول	**20.761.689.750,35**	**%100**	**مجموع الخصوم**	**20.761.689.750,35**	**%100**

المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

الجدول رقم (3-3): الميزانية المختصرة لسنة 2021 (الوحدة دج)

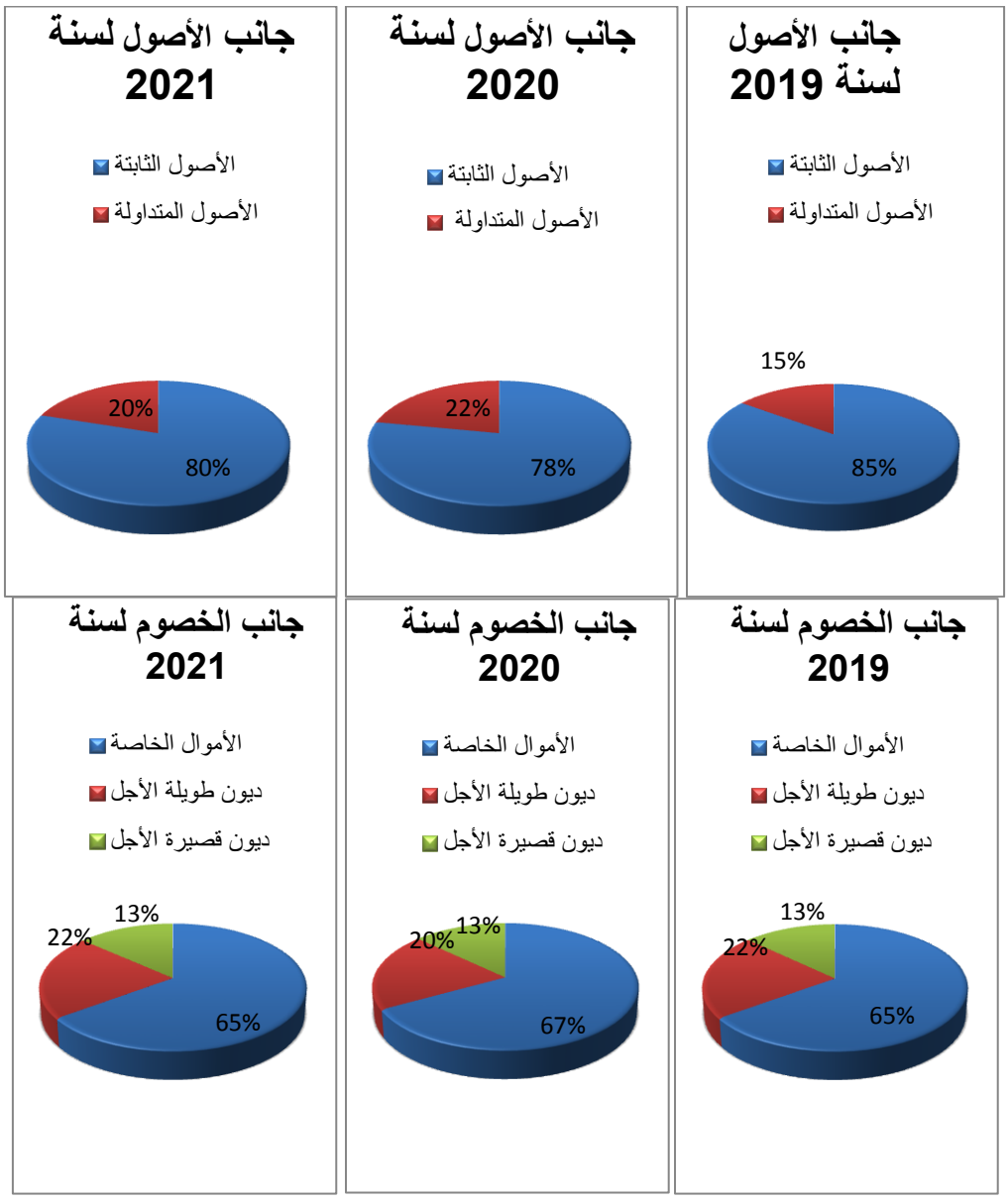
الأصول	المبالغ	النسبة المئوية	الخصوم	المبالغ	النسبة المئوية
الأصول الثابتة	**18.088.476.701,87**	**%80**	**الأموال الدائمة**	**19.000.553.163,13**	**%84**
الأصول المتداولة	**4.551.117.975,03**	**%20**	الأموال الخاصة	14.272.621.070,56	%63
قيم الاستغلال	648.665,84	%0.01	ديون طويلة الأجل	4.727.932.098,75	%21

قيم قابلة التحقيق	4.464.513.940,13	%18	ديون قصيرة الأجل	3.639.041.507,77	%16
قيم جاهزة	85.955.368,76	%0.01			
مجموع الأصول	**22.639.594.676,90**	**%100**	**مجموع الخصوم**	**22.639.594.676,90**	**%100**

المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

ومن أجل جعل قراءة معطيات الميزانية المالية المختصرة أكثر وضوح وسهولة، نقوم بتمثلها بيانيا بالاعتماد على طريقة الدوائر النسبية كما يلي:

الشكل رقم (3-3): التمثيل البياني للميزانية المختصرة لجانب الأصول والخصوم



المصدر: بالاعتماد على الجداول الميزانية المختصرة و برنامج Excel

من خلال الشكل أعلاه لتمثيل البياني للميزانية المختصرة نلاحظ في جانب الأصول أن المؤسسة عرفت انخفاض ارتفاع على مستوى الأصول الثابتة سنة 2020 ليعود بعدها إلى ارتفاع في سنة 2021 وهذا راجع إلى زيادة في المنشآت التقنية والمعدات، في حين الأصول المتداولة شهدت ارتفاع سنة 2020 ثم انخفاض طفيف سنة 2021 وسبب هذا راجع إلى الحركة التي حدثت في قيم الاستغلال و قيم الجاهزة، أما عن جانب الخصوم نلاحظ أن المؤسسة حققت ارتفاع في أموالها الخاصة خلال سنة 2020، لتعود بعدها الى انخفاض سنة 2021، وهذا سببه انخفاض في قيمتها، أما عن الديون طويلة الأجل انخفضت سنة 2020 ثم عادت إلى ارتفاع سنة 2021، وهذا راجع إلى اعتماد المؤسسة على ديونها طويلة الأجل في تمويل أصولها، بخصوص ما يتعلق بالديون قصيرة الأجل بقية ثابتة خلال ثلاثة سنوات لم تشهدت أي حركة، وهذا سببه أنها حافظة على قيمة الأصول المتداولة.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج لمؤسسة

أولا: عرض جدول حسابات النتائج لفترة (2019-2021)

الجدول رقم (3-4):جدول حسابات النتائج لفترة (2019-2021)(الوحدة دج)

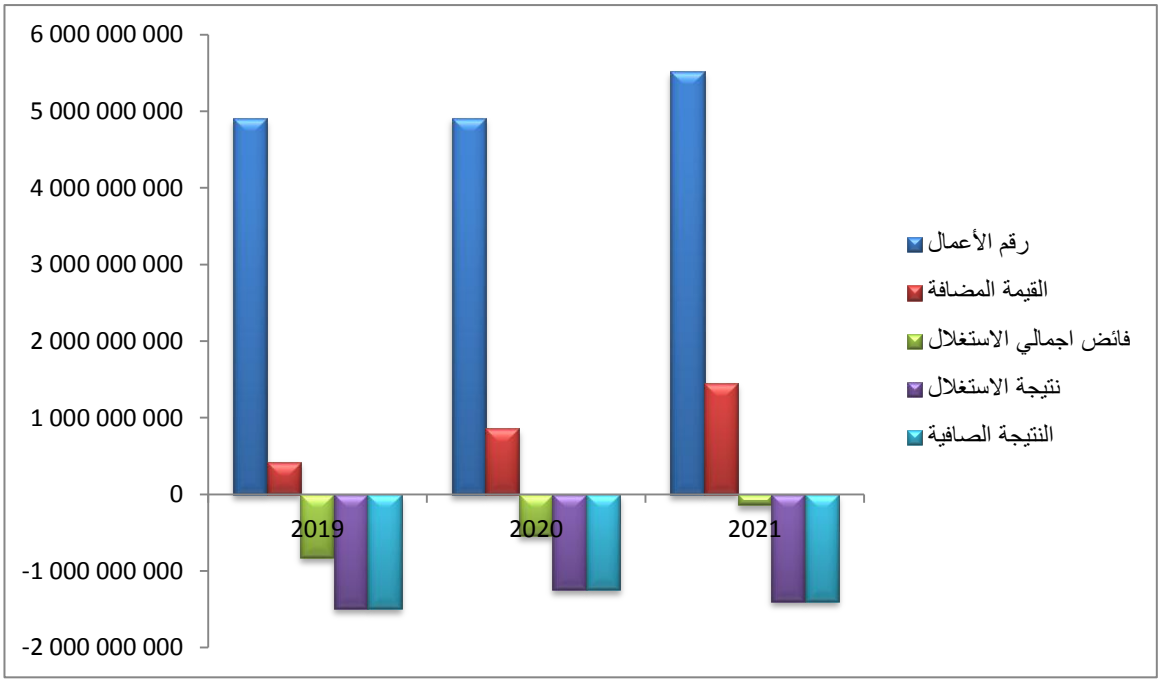
البيـان	2019	2020	2021
المبيعات المنتجات الملحقة	4 909 295 145,57	4 915 011 179,63	5 521 408 863,16
الإنتاج المخزن	00	234 327 180,07	00
الإنتاج المثبت	00	364 798,29	00
إعانات الاستغلال	-3 093 655 108,49	-3 055 607 727,33	00
1. إنتاج السنة المالية	**1 815 640 037,08**	**2 094 095 430,33**	**2 798 722 460,82**
المشتريات المستهلك	-82 436 323,03	-41 379 795,02	-71 861 126,09
خدمات الطاقة وانتاج المواد	-389 672 566,72	-421 738 698,61	-370 382 076,98
خدمات خارجية واستهلاكات أخري	-919 653 360,97	-773 847 783,97	00
2. استهلاك السنة المالية	**-1 391 762 250,72**	**-1 236 966 277,60**	**-1 342 135 153,89**
3. القيمة المضافة للاستغلال	**423 877 786,36**	**857 129 153,06**	**1 456 587 306,93**
أعباء المستخدمين	-1 161 074 364,78	-1 297 933 773,71	-1 494 368 672,67
ضرائب ورسوم	-92 248 457,43	-98 907 541,52	-102 347 753,06
4. إجمالي فائض الاستغلال	**-829 445 035,85**	**-539 712 162,17**	**-140 129 118,80**
المنتجات العملياتية الأخرى	193 798 862,09	216 611 598,28	225 987 914,61
أعباء العملياتية الأخرى	-8 268 953,29	-20 693 336,60	-25 911 884,38
مخصصات الإهتلاك والمؤونات	-1 058 455 822,17	-1 127 100 321,71	-1 477 109 876,32
استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	213 064 559,98	227 433 133,96	24 877 983,67
5. النتيجة العملياتية	**-1 489 306 389,24**	**-1 243 461 088,24**	**-1 392 284 981,22**
المنتوجات المالية	-176 697,39	00	00
الأعباء المالية	-176 697,39	00	00
6. النتيجة المالية	**-1 489 306 389,24**	**-1 243 461 088,24**	**-1 392 284 981,22**
7. النتيجة العادية قبل الضرائب	**-1 489 483 086,63**	**-1 243 461 088,24**	**-1 392 284 981,22**
الضرائب الواجبة الدفع على النتائج العادية	-	-	-
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	-	-	-
مجموع منتجات الأنشطة العادية	5 320 146 896,28	5 593 747 890,23	6 142 698 156,58
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-6 809 629 982,91	-6 837 208 978,47	-7 534 983 137,80
8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**-1 489 483 086,63**	**-1 243 461 088,24**	**-1 392 284 981,22**

عناصر غير عادية (منتجات)	00	00	00
عناصر غير عادية (أعباء)	00	00	00
9. النتيجة غير العادية	**-1 489 483 086,63**	**-1 243 461 088,24**	**-1 392 284 981,22**
10. صافي نتيجة السنة المالية	**-1 489 483 086,63**	**-1 243 461 088,24**	**-1 392 284 981,22**

المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

ثانيا: التمثيل البياني لجدول حسابات النتائج

الشكل رقم (3-4): يمثل تطور مؤشرات جدول حسابات النتائج للفترة 2019- 2021



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (3-4) و برنامج Excel

من خلال الشكل يتضح أن رقم الأعمال في تزايد مستمر ويعود هذا إلى ارتفاع في الإنتاج والخدمات المقدمة من طرف المؤسسة، أما القيمة المضافة هي أخرى تشهد ارتفاع وسبب هذا راجع إلى التغير الحاصل في المشتريات والخدمات الاستهلاكية التي قامت بها المؤسسة خلال فترة الدراسة، في حين فائض إجمالي الاستغلال جاء سالب بإضافة إلى انخفاضه من إلى أخرى، بخصوص نتيجة الاستغلال عرفت انخفاض سنة 2020 ثم ارتفاع سنة 2021 وسبب هذا راجع إلى تغير في حركة فائض إجمالي الاستغلال و أعباء

العملياتية أخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات ومؤونات، وفي أخير نلاحظ أن النتيجة الصافية عرفت هي أخرى انخفاض ثم ارتفاع وهذا راجع إلى النتيجة الاستغلال.

المطلب الثالث: جدول تدفقات النقدية لمؤسسة

أولا: عرض جدول التدفقات النقدية لفترة (2019-2021)

الجدول رقم (3-5): جدول تدفقات النقدية لفترة (2019-2021)(الوحدة دج)

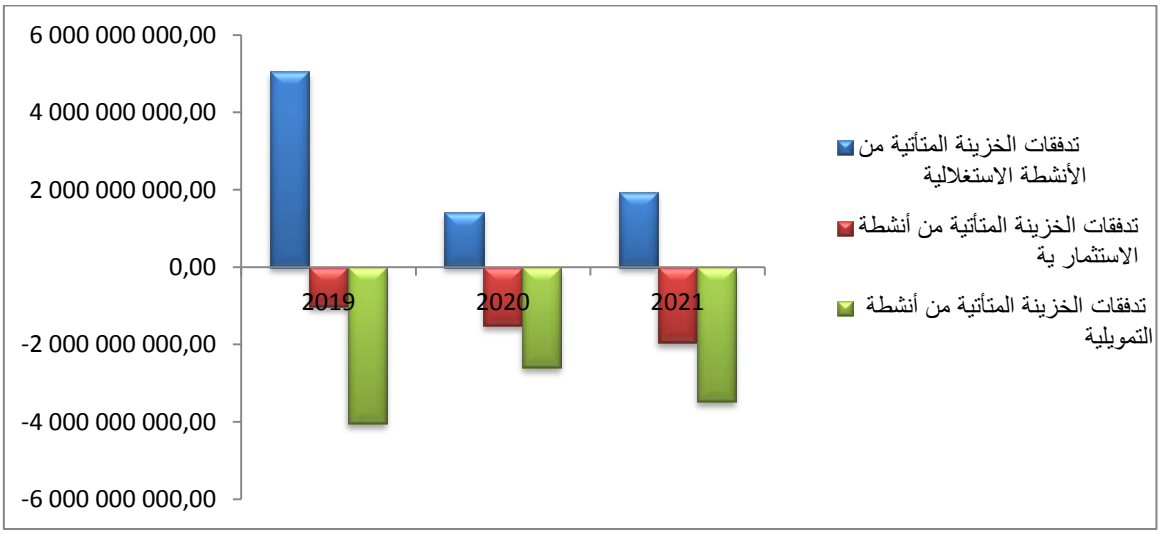
البيـان	2019	2020	2021
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلالية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	5 918 147 567,11	2 341 406 363,27	3 176 677 405,78
التحصيلات الأخرى	12 132 138,72	60 676 325,99	148 372 573,28
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	750 507 145 ;52	744 540 906,09	1 143 975 579,86
المدفوعات الأخرى	14 880 390,36	100 786 156,06	138 535 509,89
الفوائد والمصايف المالية الأخرى المدفوعة	491 676,05	20 914 994,81	985 235,87
دفع الضرائب الدخل			
الضرائب الأخرى المدفوعة	106 831 563,01	112 283 206,00	90 729 068,50
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)	**5 057 568 930,89**	**1 423 557 426,30**	**1 950 824 584,94**
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغلالية (1)	**5 057 568 930,89**	**1 423 557 426,30**	**1 950 824 584,94**
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمارية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	1 030 227 083,44	1 509 443 309,42	1 945 491 660,38
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	00	00	00
المحسوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينة أو معنوية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمارية (2)	**-1 030 227 083,44**	-1 509 443 309,42	**-1 945 491 660,38**
تدفقات الخزينة التأتية من أنشطة التمويلية			
التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم			
حصص الأرباح و التوزيعات أخرى			
التحصيلات من القروض	00	00	00
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	**00**	00	**00**
استلام المنح التشغيلية			
المقبوضات من خزانة			
التدفق النقدي الى خزينة			
التحصيلات بين الوحدات	1 903 840 014,08	2 496 253 556,51	4 911 691 484,04
المدفوعات بين الوحدات	5 940 056 574,96	5 082 189 310,97	8 393 051 948,03
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويلية (3)	**-4 036 216 560,88**	**-2 585 935 754,46**	**-3 481 360 463,99**

الاختلافات بسبب نشر الأخطاء	00	00	00
تغير الخزينة للفترة (1+2+3)	**-8 874 713,43**	**-2 671 821 637,58**	**-3 476 027 539,43**
الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	113 645 900,09	104 771 186,66	138 322 309.72
الخزينة ومعادلاتها عند أقفال السنة المالية	104 771 186,66	138 322 309,72	86 654 728,39
تغير أموال الخزينة خلال السنة	**-8 874 713,43**	**33 551 123,06**	**-51 667 581,33**
المقارنة مع النتيجة المحاسبية	**-1 489 483 086,63**	**-1 243 461 088,24**	**- 392 284 981,22**

المصدر: بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

ثانيا: التمثيل البياني لجدول تدفقات النقدية

الشكل رقم (3-5): تطور مؤشرات جدول بتدفقات النقدية للفترة 2019-2021



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (3-5) و برنامج Excel

يتضح من الشكل أعلاه أن أنشطة الاستغلالية جاءت موجبة كما انخفضت سنة 2020 ثم ارتفعت سنة 2021 وهذا راجع إلى التغير الحاصل في التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن، أما عن أنشطة الاستثمارية جاءت سالبة وهي في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى قيمة المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينة أو معنوية، في حين أنشطة التمويلية جاء سالبة هي أخرى كما عرفت انخفاض سنة 2020 من ثم ارتفاع سنة 2021 وهذا بسبب الحركة الحاصلة في التحصيلات المدفوعات بين الوحدات.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة

سنقوم بعرض نتائج الدراسة بناءا على المعلومات المتحصل عليها من مؤسسة خلال الفترة (2019-2021) والتي تساعدنا في حساب المؤشرات والنسب المالية، وتحليل جدول حسابات النتائج.

المطلب الأول: تقييم المؤسسة باستخدام المؤشرات المالية

نعتمد في تحليلنا للأداء المؤسسة على أهم مؤشرات التوازن المالي وهي: رأس المال العامل(FR)، و احتياجات رأس مال العامل (BFR)، و الخزينة (TR).

أولا: رأس المال العامل (FR)

الجدول رقم (3-6): رأس المال العامل لسنوات: 2019-2021 (الوحدة دج)

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة	
سنة 2019	15 849 672 894,90 - 16 202 830 658,98 = **353 157 764,08**
سنة 2020	16 297 904 620,18 -18.143.448.606,5 = **1 845 543 986,32**
سنة 2021	18.088.476.701,87 -19.000.553.163,13 = **912 076 461,26**

المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ أن رأس المال العامل خلال كل السنوات جاء موجب خلال فترة الدراسة وهذا يبين أن المؤسسة حققت أداء جيد، يعود ذلك إلى أن الأموال الدائمة وكما أن الأموال الخاصة قد غطت الأصول الثابتة، نقول أن المؤسسة حققت أداء جيد، وهذا يؤكد على أنها

تمتلك هامش أمان، كما يمكنها تغطية أصولها الثابتة انطلاقا من الأموال الخاصة، ولديها القدرة على تسديد جزء من الديون.

وفيما يلي الجدول التالي يوضح أنواع رأس المال العامل:

الجدول رقم (3-7): أنواع رأس المال العامل

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
الخاص	الأموال الخاصة-الأصول الثابتة	-3 763 403 124,17	-2 399 308 064,21	-3 815 855 631,31
الصافي	الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة	353 148 764,08	1 845 543 986,32	912 076 467,26
الإجمالي	مجموع الأصول-الأصول الثابتة	2 787 303 168,37	4 463 785 130,17	4.551.117.975,03
الأجنبي	مجموع الخصوم-الأموال الدائمة	2 434 154 404,29	2.618.241.143,85	3.639.041.507,77

المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن:

- رأس المال العامل الخاص قيمته سالبة خلال فترة الدراسة مع انخفاضه سنة 2020 ثم بعدها يعود إلى إرتفاع سنة 2021، وهذا يبين لنا أن المؤسسة غير قادرة على تمويل الأصول الثابتة من مواردها الخاصة وبالتالي عليها الاعتماد على الموارد الخارجية.
- رأس المال الصافي جاء موجب خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت قيمته سنة 2020، ثم انخفضت في سنة 2021 بقيمة موجبة وهذا يبين لنا أن المؤسسة وفرت هامش أمان لها.
- أما رأس المال العامل الإجمالي كانت قيمه موجب خلال فترة الدراسة كما يعرف ارتفاع في القيمة، وهذا ارتفاع راجع إلى ارتفاع قيم الاستغلال وقيم القابلية للتحقيق، أي الاستغلال الأمثل للموارد المالية التي استخدمتها المؤسسة خلال دورتها الاستغلالية كان جيد.

– رأس المال العامل الأجنبي كان موجب خلال فترة الدراسة حيث عرف ارتفاع في قيمة من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى أن المؤسسة تعتمد في دورتها الاستغلالية على الديون، بمعنى آخر المؤسسة تحصل على موارد مالية من الغير.

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العام (BFR)

الجدول رقم (3–8): الاحتياج في رأس المال العامل لسنوات: 2019–2021 (الوحدة دج)

الاحتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق) – (ديون قصيرة الأجل– سلفات مصرفية)	
سنة 2019	(2 682 628 968,74+977 850,99) – (00– 2 434 154 404,29) = **249 452 415,44**
سنة 2020	(4.252.673.825,95+73.924408,56)-(00–2.618.241.143,85) = **2 618 241 143,85**
سنة 2021	(4.464.513.940,13+648.665,84)-(00–3.639.041.507,77) = **3 639 041 507,77**

المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ أن الاحتياج في رأس المالي العامل خلال فترة الدراسة جاء موجبة كما عرف ارتفاع مستمر في القيمة من سنة إلى أخرى هذا راجع لوجود قيم الاستغلال وكذا ارتفاع في قيمة كل من الأصول المتداولة وقيم الجاهزة، كما يرجع إلى استغلال الموارد المالية متاحة، وعموما هذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة.

ثالثا: الخزينة

الجدول رقم (3–9): الخزينة لسنوات: 2019–2021 (الوحدة دج)

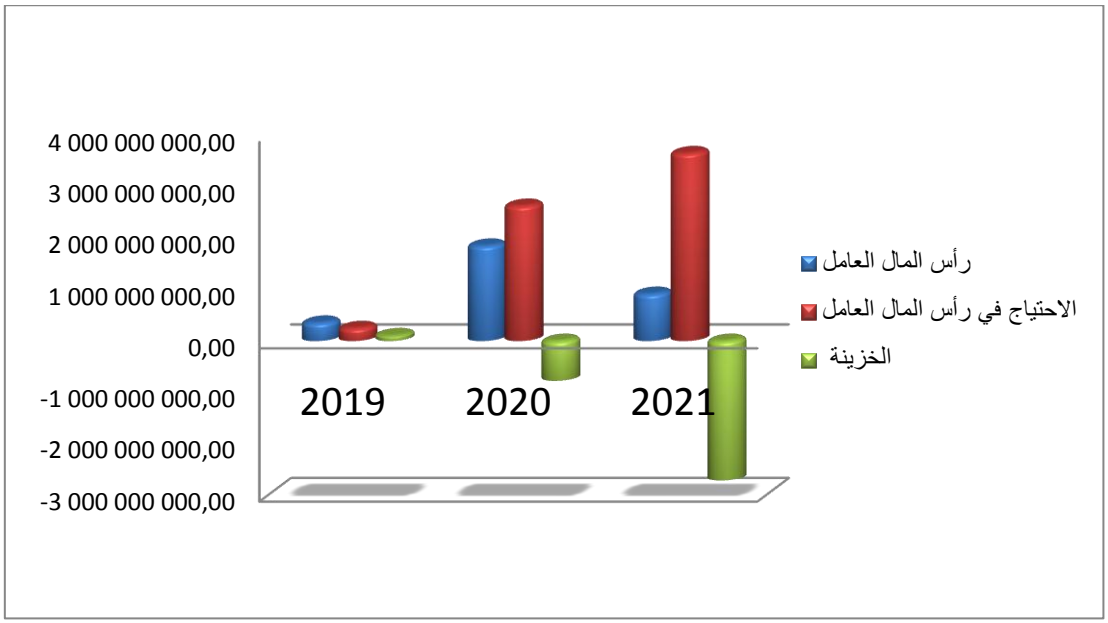
الخزينة = رأس المال العامل – الاحتياج في رأس المال العامل	
سنة 2019	249 452 415,14 –353 157 764,08 = **103 705 348,94**
سنة 2020	2 618 241 143,85 – 1 845 543 986,32 = **–772 697 157,53**
سنة 2021	3 639 041 507,77 – 912 076 461,26 = **–2 726 965 046,51**

المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال سنة 2019 لتعرف بعدها ارتفاع خلال سنة 2020 و سنة 2021 ولكن جاءت بقيمة سالبة، أي أن المؤسسة في وضعية مالية حرجة لا تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال والاستفادة من الفائض الحاصل من خلال زيادة استثماراتها، و كما يدل على عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة، حيث أن رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل هذا يفسر على أنه لا يمول احتياج رأس مال الدورة، والباقي عبارة عن فائض في الخزينة يستوجب توظيفه أو استثماره أو الاحتفاظ به حتى يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية.

رابعا: التمثيل البياني لمختلف مؤشرات التوازن المالي

الشكل رقم (3-6): التمثيل البياني لمختلف مؤشرات التوازن المالي



المصدر: بالاعتماد على الجداول مؤشرات التوازن المالي وبرنامج Excel

ومن خلال الشكل أعلاه يبين أن رأس المال العامل و الاحتياج في رأس المال العامل جاء موجبة خلال فترة الدراسة، حيث أن رأس مال العامل عرف ارتفاع ثم انخفاض، أما احتياجات رأس المال العامل تعرف ارتفاع مستمر ، بخصوص الخزينة عرفت إرتفاع

مستمر ولكن بقيمة سالبة، برغم من هذا يمكن القول أن المؤشرات في تحسن و وضع مستقر لبأس به.

المطلب الثاني: تقييم المؤسسة باستخدام النسب المالية

سنتطرق إلى تحليل الوضعية المالية لمؤسسة من خلال حساب مختلف النسب المالية التي تتلاءم معها حسب المعلومات المتحصل عليها من القوائم المالية خلال الفترة (2019-2021).

أولا: نسب السيولة: سنحاول التطرق إلى مختلف أنواعها و من ثم تمثيلها بيانيا فيما يلي:

1. حساب نسب السيولة

الجدول رقم (3-10): نسب السيولة

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
السيولة العامة	الأصول المتداولة÷ الديون قصيرة الأجل	1.15	1,70	1,25
السيولة المختصرة	**(الأصول المتداولة-المخزونات)÷الديون قصيرة الأجل**	1,14	1,68	1,25
السيولة الفورية	القيم الجاهزة ÷ الديون قصيرة الأجل	0,04	0.05	0.02

المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من الجدول السابق أن:

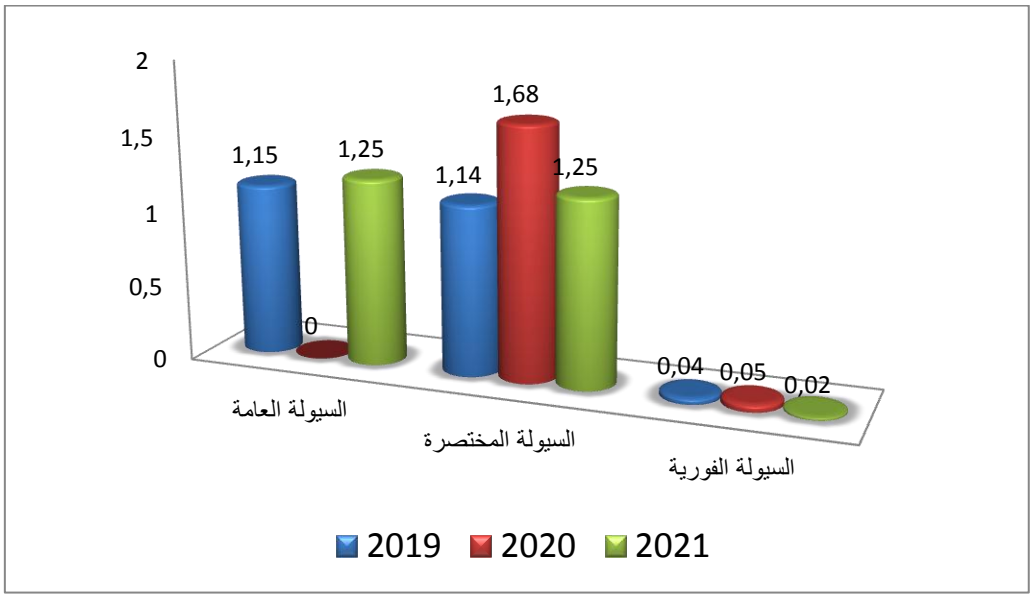
- **نسبة السيولة العامة:**جاءت النسبة تفوق الواحد خلال فترة الدراسة كما عرفت ارتفاع سنة 2020 ثم انخفضت سنة 2021 ما يعني أن المؤسسة يوجد لديها فائض في الأصول المتداولة تغطي الديون القصيرة الأجل، وبهذا فإن المؤسسة لها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة.

- **نسبة السيولة المختصرة:** نلاحظ هي الأخرى جاءت نسبها تفوق الواحد خلال فترة الدراسة مع أنها عرفت ارتفاع سنة 2020 لتعود إلى الانخفاض سنة 2021 وهذا راجع إلى ارتفاع ثم انخفاض قيمة مدينون الآخرون، أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

- **نسبة السيولة الفورية:**نلاحظ أن قيمتها أقل من الواحد وهي عرفت ارتفاع ثم انخفاض خلال فترة الدراسة ومع هذا يمكن القول جاءت بنسب مقبولة حيث تشير إلى احتفاظ المؤسسة بقدر معقول من النقدية و لا تجد صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة.

2. التمثيل البياني لنسب السيولة

الشكل رقم (3-7): التمثيل البياني لمختلف نسب السيولة



المصدر: باعتماد على الجدول نسب السيولة وبرنامجExcel

من الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة العامة عرفت انخفاض ثم ارتفاع في قيمته، في حين شهدت السيولة المختصرة ارتفاع ثم انخفاض في قيمتها، أما عن السيولة الفورية فهي منخفضة جدا مع احتفاظها بنفس القيمة تقريبا خلال ثلاث سنوات.

ثانيا: نسب الهيكلة المالية: سنقوم بحساب مختلف أنواعها و من ثم تمثيلها بيانيا فيما يلي:

1. حساب نسب الهيكلة المالية

الجدول رقم (3-11):نسب الهيكلة المالية

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
التمويل الدائم	الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة	1.02	1,11	1,05
التمويل الذاتي	الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة	0.76	0,85	0,79
الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة ÷ مجموع الخصوم	0.64	0.66	0,63
قابلية التسديد	مجموع الديون ÷ مجموع الأصول	0.35	0,33	0.37

المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من الجدول السابق نلاحظ:

- **نسبة التمويل الدائم:** نلاحظ أن نسبة جاءت تفوق الواحد، حيث أنها شهدت ارتفاع سنة 2020 ثم انخفاض سنة 2021 ومع ذلك يمكن أن نقول هذا جيد لوضعية المؤسسة، وهذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، كما يدل على ان مؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.

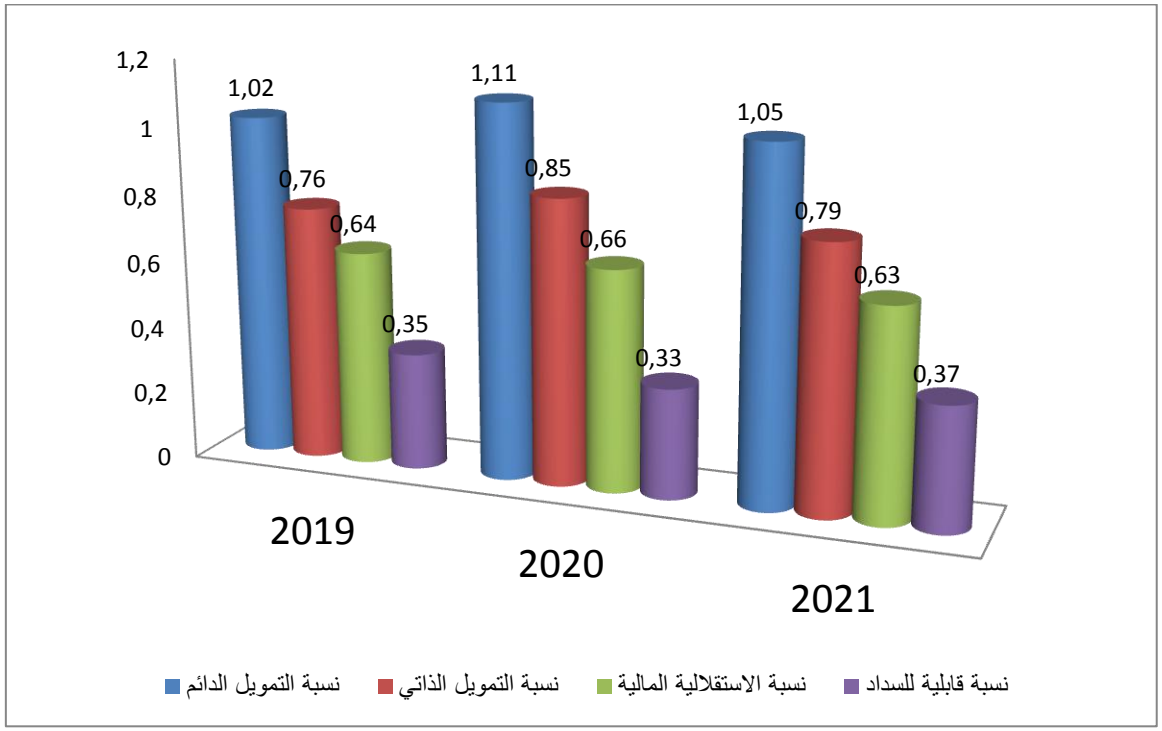
- **نسبة التمويل الذاتي:** نلاحظ أن النسبة أقل من الواحد خلال فترة الدراسة وهي جيدة بالنسبة لوضعية المؤسسة مع ارتفاع قيمتها سنة 2020 ثم انخفاض قيمتها سنة 2021 برغم من هذا فهي تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة دون اللجوء الى الموارد الخارجية ، وكذا تحقق فائض لتمول به جزء من أصولها المتداولة.

- **نسبة الاستقلالية المالية:** نجد هذه النسبة اقل من الواحد وهي تتزايد سنة 2020 ثم انخفضت سنة 2021 ولكن بقيت في نفس النسبة تقريبا وهذا ما يدل على اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الخارجية وهي غير مستقلة ماليا.

- **نسبة قابلية السداد:** نلاحظ أن نسبة أقل من 0.5 خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها الطويلة وقصيرة.

2. التمثيل البياني لنسب الهيكلة المالية

الشكل رقم (3-8): التمثيل البياني لمختلف نسب الهيكلة المالية



المصدر: باعتماد على الجدول الهيكلة المالية و برنامج Excel

من الشكل أعلاه نلاحظ أن نسب التمويل الدائم بقيت محافظة تقريبا على نفس النسبة مع ارتفاع وانخفاض طفيف، أما عن نسب التمويل الذاتي والاستقلالية المالية هي أخرى عرفت ارتفاع ثم انخفاض طفيفة في القيمة، في حين نسبة قابلية السداد عرفت انخفاض مقارنة بالنسبة الأخرى ولكن بقيت في نفس مستوى تقريبا.

ثالثا: نسب النشاط: سنقوم بحساب بعض مختلف أنواعها و من ثم تمثيلها بيانيا فيما يلي:

1. حساب نسب النشاط

الجدول رقم (3-12): نسب النشاط

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
معدل دوران إجمالي الأصول	المبيعات الصافية÷مجموع الأصول	0.26	0,24	0,24
معدل دوران الأصول الثابتة	**المبيعات الصافية÷مجموع الأصول الثابتة**	0.31	0,30	0,31
معدل دوران الأصول المتداولة	المبيعات الصافية÷ أصول المتداولة	1.76	1,10	1,21

المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة و جدول حسابات النتائج

من الجدول أعلاه نلاحظ:

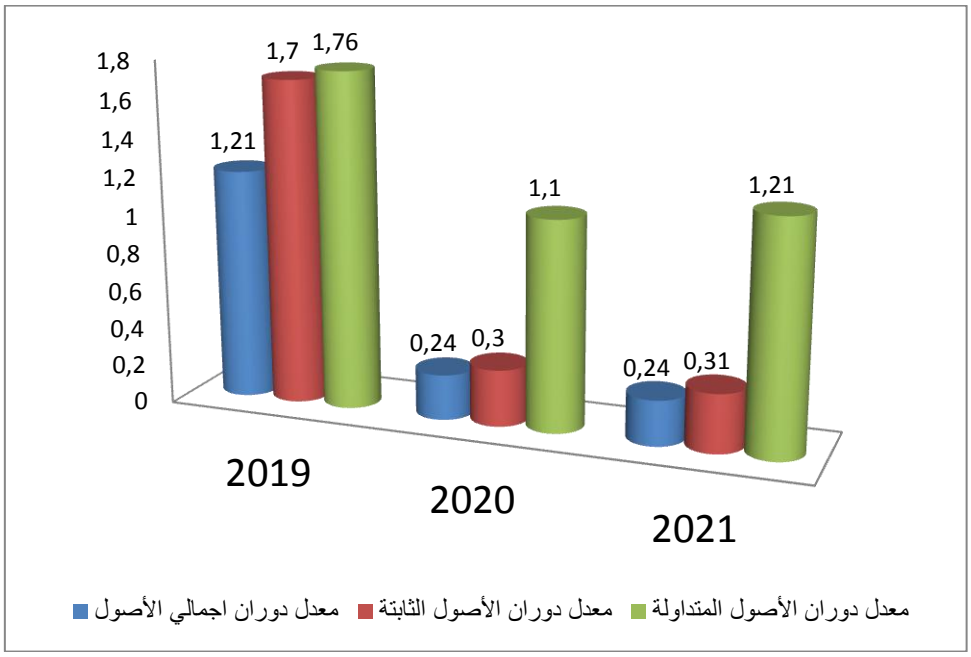
- **معدل دوران إجمالي الأصول:**نلاحظ هنا انخفاض في معدل خلال سنة 2020 وبقائه نفسه سنة 2021 يعني أن هناك انخفاض طفيف في قيمة المبيعات، هذا يبين مدى انخفاض كفاءة إدارة المؤسسة لإدارة أصولها.

- **معدل دوران الأصول الثابتة:**يقيس هذا المعدل قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات خلال فترة الدراسة، حيث سنة 2020 عرفت انخفاض في نسبة، ثم ارتفاع سنة 2021 لكن هذه الحركة هي أخرى طفيفة، وهذا راجع إلى تغير الحاصل في قيمة الأصول الثابتة.

- **معدل دوران الأصول المتداولة:** نلاحظ خلال فترة الدراسة أن المعدل في انخفاض سنة 2020 ليعود إلى ارتفاع سنة 2021 هذا يعني أن هنا حركة في قيمة الأصول المتداولة.

2. التمثيل البياني لنسب النشاط

الشكل رقم (3-9): التمثيل البياني لمختلف نسب النشاط



المصدر: باعتماد على الجدول نسب النشاط وبرنامجExcel

من الشكل أعلاه نلاحظ أن كل من معدل دوران إجمالي الأصول عرف إنخفاض مع بقائه محافظ على نفس النسبة، ومعدل دوران الأصول الثابتة و معدل دوران الأصول المتداولة هو عرف انخفاض ثم ارتفاع طفيف في معدل، وعليه يمكن القول أن سنة 2020 شهدت إنخفاض في معدلاتها مقارنة بسنة 2019 لتعرف بعدها ارتفاع سنة 2021 ولكن بقيمة طفيفة.

المطلب الثالث: تقييم المؤسسة باستخدام جدول حسابات النتائج

يبين لنا جدول حسابات النتائج الإيرادات والمصاريف المحققة من طرف المؤسسة خلال الدورة ويتم مقارنتهما لاستخراج النتيجة المالية الصافية، حيث تمثل الإيرادات مدخلات المؤسسة ومصاريف مخرجات المؤسسة، سنحاول تحليل جدول حسابات النتائج لمؤسسة خلال فترة 2019-2021

أولا: التحليل المالي لجدول حسابات النتائج في تقييم ربحية المبيعات

1. حساب نسب ربحية المبيعات

جدول رقم (3-13): نسبة ربحية المبيعات

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
هامش القيمة المضافة	**القيمة المضافة ÷ رقم الأعمال**	0.09	0,17	0,26
هامش الفائض الاجمالي للاستغلال	**الفائض الاجمالي للاستغلال ÷ رقم الأعمال**	-0.17	-0,11	-0,03
نتيجة هامش الاستغلال	**نتيجة الاستغلال ÷ رقم الأعمال**	-0.30	-0,25	-0,25
هامش النتيجة العادية قبل الضرائب	**النتيجة العادية قبل الضرائب ÷ رقم الأعمال**	-0.30	-0,25	-0,25

المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة و جدول حسابات النتائج

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- **نسبة الهامش القيمة المضافة:** يتبين لنا أن نسبة جاءت موجبة خلال فترة الدراسة وارتفعت قيمتها سنة من سنة إلى أخرى، وعليه يمكن القول أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش، وهذا يدل على أن أداء المؤسسة جيد.

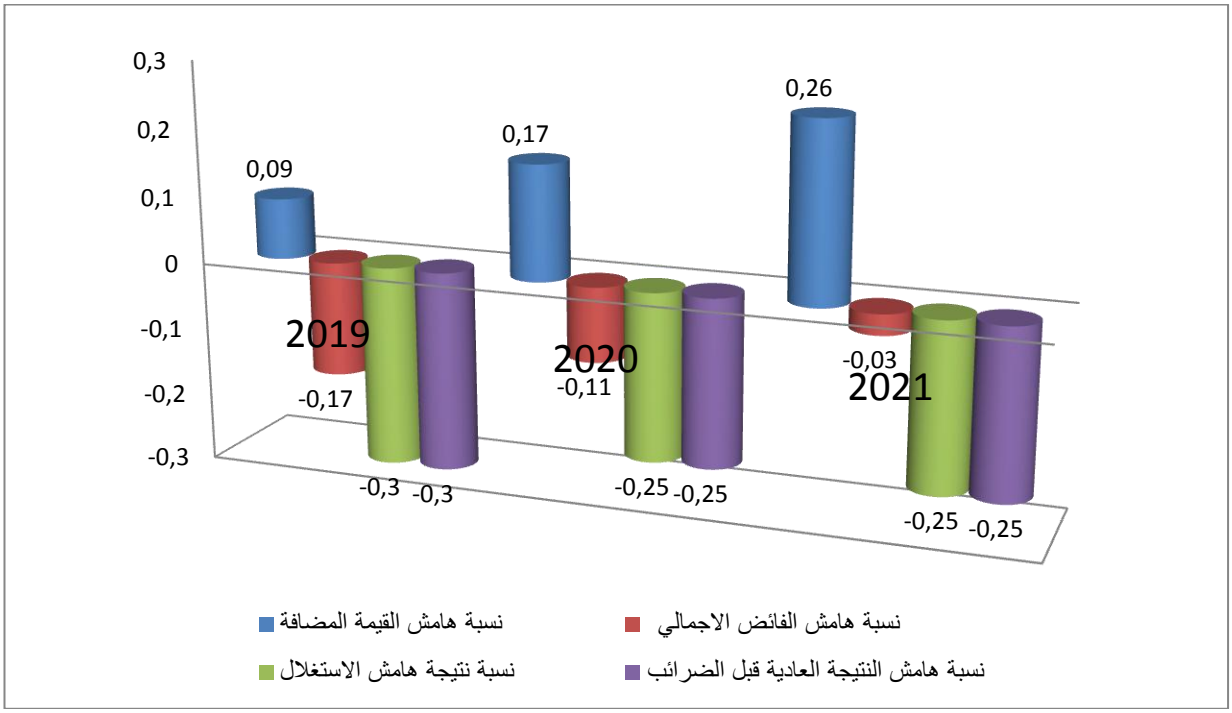
- **نسبة هامش الفائض الإجمالي للاستغلال:** نلاحظ أن نسبة هامش سالبة وهي في انخفاض مستمر، وهذا معناه أن كل واحد دينار يحقق هامش وهذا مؤشر سلبي على أداء المؤسسة.

- **نسبة هامش نتيجة الاستغلال:** نلاحظ أن نسبة الهامش جاءت سالبة خلال فترة الدراسة مع وجود انخفاض سنة 2020 ليبقى على نفس النسبة سنة 2021 مع ملاحظة أن نتيجة الاستغلال في تحسن، وهذا معناه أن المؤسسة تحقق ربح من نشاط الاستغلال.

- **نسبة هامش النسبة العادية قبل الضرائب:** يتضح لنا أن نسبة الهامش جاءت سالبة خلال فترة الدراسة مع وجود انخفاض سنة 2020 ليبقى على نفس النسبة سنة 2021، أي أن هامش في تحسن، وهذا راجع إلى النتيجة المالية إذ أن نتيجة الاستغلال في تحسن.

2. التمثيل البياني لنسب ربحية المبيعات

الشكل رقم (3-10): التمثيل البياني لمختلف نسب ربحية المبيعات



المصدر: باعتماد على الجدول نسب ربحية المبيعات و برنامج Excel

من الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة هامش القيمة المضافة جاءت موجبة كما تعرف ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى، أما نسبة هامش الفائض الإجمالي جاءت سالبة وهي تشهد إنخفاض مستمر في قيمتها من سنة إلى أخرى، أما بخصوص كل من ونتيجة هامش الاستغلال و هامش النتيجة العادية قبل الضرائب جاءت سالبة كما عرفت انخفاض في قيمتها سنة 2020 مع احتفاظها بنفس القيمة سنة 2021.

ثانيا: التحليل المالي لجدول حسابات النتائج في تقييم المردودية: سنقوم بحساب مختلف أنواعها و من ثم تمثيلها بيانيا فيما يلي:

1. حساب نسب المردودية

الجدول رقم (3-14): نسب المردودية

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
المردودية المالية	النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة	- 0,12	-0,09	-0,10
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول	- 0,08	-0,06	-0,06
المردودية التجارية	النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال	- 0,30	-0,25	-0,25

المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة و جدول حسابات النتائج

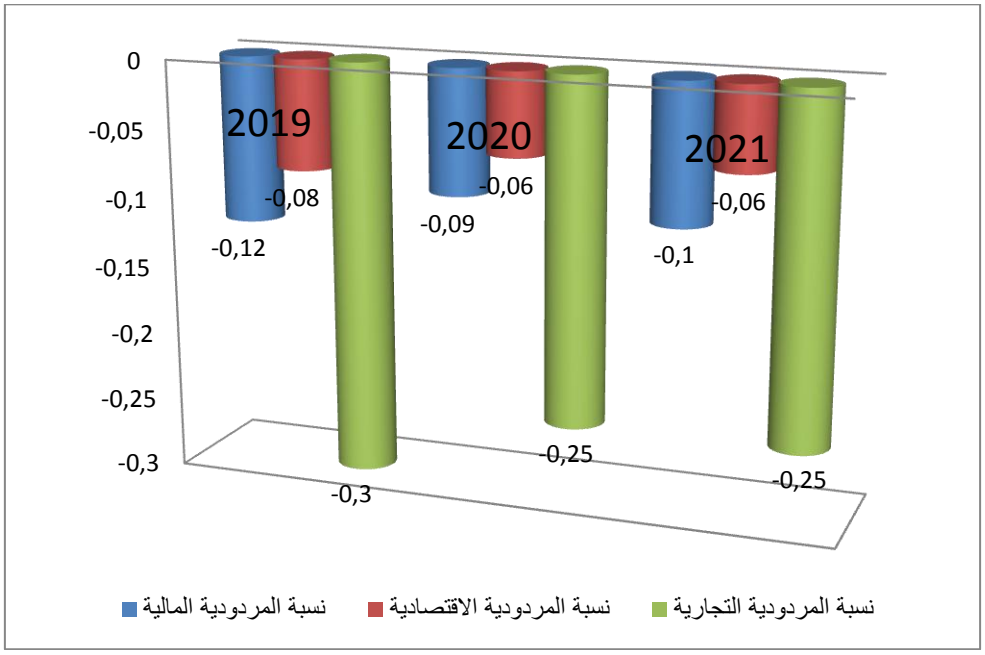
- **نسبة المردودية المالية:**هي قدرة المؤسسة على خلق النتائج لمساهيمها وتهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، حيث ان مردودية جاءت سالبة خلال فترة الدراسة، كما أنها انخفضت سنة 2020 ثم تعود إلى إرتفاع سنة 2021، وهذا يدل على أن المؤسسة ليس لديها كفاءة في استغلال الأموال الخاصة.

- **نسبة المردودية الاقتصادية:** هي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، حيث حققت مردودية سالبة خلال فترة الدراسة، كما أنها انخفضت سنة 2020 ليبقى على نفس النسبة سنة 2021، وهذا إلى أن الأصول لم تغطي النتيجة الصافية.

- **نسبة المردودية التجارية:** هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مبيعاتها، حيث نلاحظ ان نسبة سالبة خلال فترة الدراسة كما هنا انخفاض سنة 2020 ليبقى هي الأخرى على نفس النسبة سنة 2021، ومن هنا تقول أن المؤسسة حققت مردودية نشاط ضعيفة وسبب هو أنها أقل من الصفر.

2. التمثيل البياني لنسب المردودية

الشكل رقم (3-11): التمثيل البياني لمختلف نسب المردودية



المصدر: باعتماد على الجدول نسب المردودية و برنامج Excel

من الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة المردودية جاءت كلها سالبة، حيث أن كل من المردودية المالية والمردودية الاقتصادية عرفت انخفاض سنة 2020 ثم ارتفاع طفيف سنة 2021، أما عن المردودية التجارية شهدت انخفاض سنة 2020 مع احتفاظها بنفس القيمة سنة 2021.

المطلب الرابع: تقييم المؤسسة باستخدام جدول تدفقات النقدية

جدول تدفقات الخزينة يتم بموجبه شرح كيفية تغير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة، ومساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة، وبالتالي سنحاول تحليل جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة خلال فترة 2019-2021.

أولا: إستخدام التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم سيولة المؤسسة

1. نسبة تغطية النقدية: تظهر نسبة المؤسسة من خلال الجدول التالي:

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية	
سنة 2019	5 057 568 930,89 ÷ [(-1 030 227 083,44) + (-4 036 216 560,88)]= **-1,00**
سنة 2020	1 423 557 426,30 ÷ [(-1 509 443 309,42) + (-2 585 935 754,46)] = **-0,35**
سنة 2021	1 950 824 584,94 ÷ [(-1 945 491 660,38) + (-3 481 360 463,99)] = **-0,36**

المصدر: بالاعتماد على جدول التدفقات النقدية

نلاحظ أن نسبة خلال فترة الدراسة سالبة، حيث انخفضت سنة 2020 ثم ارتفع طفيف سنة 2021، وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على توليد نقدية كافية من الأنشطة والتمويلية، وهذا يدل على أن المؤسسة تعاني من مشكلة في تحصيل النقدية.

2. نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: تظهر هذه نسبة للمؤسسة من خلال الجدول التالي:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية÷ فوائد الديون	
سنة 2019	5 057 568 930,89 ÷ 491 676,05 = **10.286.38**
سنة 2020	1 423 557 426,30 ÷ 20 914 994,81 = **68,06**
سنة 2021	1 950 824 584,94 ÷ 985 235,87 = **1.980,05**

المصدر: بالاعتماد على جدول التدفقات النقدية

نلاحظ أن نسبة خلال فترة الدراسة موجبة، كما عرفت انخفاض سنة 2020، لتعود بعدها إلى إرتفاع سنة 2021 وهذا مؤشر جيد لها، وفي هذه حالة نجد أن المؤسسة بإمكانها تغطية فوائد ديونها.

3. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إل الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع:

تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ الديون طويلة الأجل المستحقة+ أوراق الدفع قصيرة الأجل	
3,15 = 1 603 296 992,17 ÷ 5 057 568 930,89	**سنة 2019**
0,77= 1 847 928 941,94 ÷ 1 423 557 426,30	**سنة 2020**
1,04 = 1 870 405 073,60 ÷ 1 950 824 584,94	**سنة 2021**

المصدر: بالاعتماد على جدول التدفقات النقدية والميزانية المالية

نلاحظ أن نسبة خلال فترة الدراسة موجبة وهذا يعني أن وضعية السيولة في المؤسسة جيدة، كما عرفت انخفاض سنة 2020 لتعود إلى ارتفاع سنة 2021، هذا يشير إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

ثانيا: إستخدام التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم ربحية المؤسسة

1. نسبة النقدية التشغيلية: تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي الربح	
−3,40 = [−1 489 483 086,63] ÷ 5 057 568 930,89	**سنة 2019**
−1,14 = [−1 243 461 088,24] ÷ 1 423 557 426,30	**سنة 2020**
−4,97 = [− 392 284 981,22] ÷ 1 950 824 584,94	**سنة 2021**

المصدر: بالاعتماد على جدول التدفقات النقدية

نلاحظ من الجدول جاءت نسبة خلال فترة الدراسة سالبة، حيث شهدت انخفاض سنة 2020 ثم ارتفاع سنة 2021 وهذا مؤشر غير جيد بالنسبة للمؤسسة.

2. نسبة التدفق النقدي: تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التدفق النقدي = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ رقم الأعمال	
1,03 = 4 909 295 145,57 ÷ 5 057 568 930,89	**سنة 2019**
0.28 = 4 915 011 179,63 ÷ 1 423 557 426,30	**سنة 2020**
0.35 = 5 521 408 863,16 ÷ 1 950 824 584,94	**سنة 2021**

المصدر: بالاعتماد على جدول التدفقات النقدية

نلاحظ من الجدول أن نسبة خلال فترة الدراسة موجبة، حيث عرفت انخفاض سنة 2020 لتعود إلى ارتفاع سنة 2021، وهذا ما يدل على كفاءة ائتمان المتبع من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية زبائنها.

3. نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي: تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة العائد عل الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷مجموع الأصول	
0,27 = 18 636 976 063,27 ÷ 5 057 568 930,89	**سنة 2019**
0,07 = 20.761.689.750,35 ÷ 1 423 557 426,30	**سنة 2020**
0,09 = 22.639.594.676,90 ÷ 1 950 824 584,94	**سنة 2021**

المصدر: بالاعتماد على جدول التدفقات النقدية

يتضح من الجدول أن نسبة خلال فترة الدراسة موجبة ونلاحظ هناك انخفاض سنة 2020 لتعود إلى ارتفاع سنة 2021 هذا ما يبين أن كل دينار مستثمر من الأصول يحقق ربح.

خلاصة

حاولنا في هذا الفصل اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك من خلال تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2019-2021 وذلك عن طريق عرض قوائمها المالية والمتمثلة في الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج و جدول التدفقات النقدية المباشرة وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي والمتمثلة في مؤشرات التوازن ومختلف النسب المالية، لنستنتج في الأخير أن المؤسسة تمكنت من نوعا ما تحقيق شروط التوازن المالي، كما استطاعت تحقيق نسب مالية مقبولة، وفي نفس الوقت يمكن القول ان المؤسسة تعاني بعض الاختلالات التي تؤثر سلبا وعليها استغلال في استثمارات جديدة.

ومن هنا يمكن القول أن التحليل المالي له دور في تحديد الوضعية الحقيقية للمؤسسة وبيان مركزها المالي وهذا بغية اكتشاف نقاط القوة والضعف واستغلالها والسيطرة عليها، ومعالج نقاط الضعف والبحث عن الحلول اللازمة لمواجهتها.

خاتمة عامة



عالجت الدراسة الإشكالية التي تتمحور حول نجاعة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وبعد استكمال الدراسة يمكن القول بأن التحليل المالي هو أداة تسمح بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والتي تسمح بإتخاذ قرارا وذلك من خلال مؤشرات مالية تساعد المحلل المالي في عن مصدر الخلل، حيث تعتبر المعلومات المحاسبية الركيزة الأساسية للقيام بعملية التحليل المالي، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج أكثر موضوعية وتكوين صورة شاملة عن الوضعية المالية عن المؤسسة، فتحليل الوثائق المالية والمحاسبية يساعد على تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف في السياسة المالية المتبعة، وكان من ضروري محاولة تطبيق قدر من المعطيات النظرية على دراسة حالة على مستوى مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية خلال الفترة 2019–2021، حيث أظهرت لنا طبيعة العلاقة التي تضعنها مثل هذه المؤسسات مع التحليل المالي وكيف توظفه في تشخيص وضعيها المالية.

بعد دراسة مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية للبحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي قادتنا إلى أن نرفض أو نؤكد صحة الفرضيات، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات.

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

– التحليل المالي عملية هامة لنجاح استراتيجية المؤسسة المالية.

– يعبر التحليل المالي عن مختلف المعطيات المتعلقة بقراءة القوائم المالي قصد استخراج العلاقات بن عناصرها في مختلف الاتجاهات.

– التحليل المالي يعتبر وسيلة مهمة للمؤسسة حيث يبين للمسيرين كل نقاط القوة والضعف ويساعد على تحقيق أهدافها وضمان استمراريتها ونموها وذلك من خلال تشخيص وضعيتها.

وعليه يثبت صحة الفرضية الأولى القائلة أن التحليل المالي هو أحد الأساليب المستخدمة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، ويحظى بأهمية بالغة لدى المؤسسة ولدى مختلف الأطراف نظرا لتنوع واستخداماته.

– الوثائق المالية والمحاسبية هي المرآة الحقيقية للمؤسسة التي تعبر عن وضعها المالي من خلال استخدام مجموعة من مؤشرات التوازن المالي وكذا النسب المالية التي هي من أهم الأدوات المستعملة في التحليل المالي إذ تساعد على تحديد نقاط القوة والضعف، وأيضا معرفة مدى توازن المؤسسة ماليا وكل هذا يعمل على مساعدة المؤسسة على اتخاذ قراراتها.

وعليه يثبت صحة الفرضية الثانية القائلة أن تشخيص الوضعية المالية يكون عن طريق تحليل القوائم المالية باستخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية وهذا من أجل معرفة الوضع المالي للمؤسسة.

– قمنا في الجانب التطبيقي بعملية تحليل الوضعية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية خلال الفترة (2019–2020)، وهذا من خلال حساب مجموعة من المؤشرات والنسب المالية، وقد توصلنا إلى ما يلي:

– شهد رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل مؤشرات مقبولة وأما الخزينة قيمتها سالبة، وهذا راجع إلى أن المؤسسة لم تتخذ الاجراءات اللازمة، ولكن برغم من هذا يمكن القول أن المؤشرات في تحسن و في وضع مستقر ولبأس به.

– النسب المالية كلها كانت جيدة، بحيث نسب السيولة جعلت المؤسسة توفر التزامات قصيرة الأجل، أما نسب التمويل سمحت للمؤسسة بالوفاء بالتزاماتها الطويلة والقصيرة، أما نسب النشاط كلها تساهم في تحقيق رقم الأعمال جيد.

– نسب جدول حسابات النتائج نجدها قيمتها سالبة وهذا ما يدل على عدم كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة خلال فترة الدراسة.

– مؤشرات جدول التدفقات النقدية نجدها مقبولة وكافية على توليد نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالتزاماتها الاستثمارية والتمويلية.

وعليه يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة القائلة أن تتمتع المؤسسة محل الدراسة بوضعية مالية جيدة.

الاقتراحات والتوصيات

– ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة.

– ينبغي على المؤسسة الحصول على مصادر تمويلية أخرى.

– على المؤسسة أن تشغل الفائض من أموالها في خزينتها وتسديد جزء من ديون قصيرة الأجل.

– ضرورة العمل على تحقيق هامش الربح من خلال الاستغلال الجيدة.

– تفعيل مؤشرات التقييم المؤسسة ومحاولة الاستفادة منها قدر المستطاع.

– تقليص مستوى استثماراتها إلى حد الذي يتوافق مع مواردها المالية.

قائمة المراجع



قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية (الأسس العملية والتطبيقية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
2. أيمن الشنطي وعامر شاقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر و التوزيع، الاردن، 2007.
3. الياس بن ساسي، يوسف قرشي، التسيير المالي(الإدارة المالية دروس وتطبيقات)،الطبعة الأولي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
4. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
5. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي و الإقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
6. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، دار إثراء والتوزيع مكتبة الجامعة الشارقة، الأردن، سنة 2008.
7. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطباعة الأردن، 2009.
8. زغيب ملكية، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطيعة الثانية، 2010.
9. زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، الطبعة الراعية، دار وائل للنشر، 1998.
10. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
11. طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب في تطبيق معايير للأصول العملية والعلمية، خوازم، العلمية لنشر و التوزيع، 2015.

12. طارق عبد العالي حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ومنح الإئتمان، الدار الجامعية، الإسكندرية–مصر، ط1، 2007.
13. طلال الحجاوي، ريان نعوم، المحاسبة المالية، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
14. عامر عبد الله،التحليل و التخطيط المالي المتقدم، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان . الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
15. عبد الناصر ابراهيم نور وأخرون، أصول المحاسبة المالية، الطبعة 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
16. عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
17. عبد الغفار حنفي، اساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
18. علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
19. عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الشركة والتوزيع، الأردن، 2007.
20. الغالي بن ابراهيم، تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية، دار صفاء لنشر والتوزيع ، عمان، 2016.
21. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتبة الجامعية الحديثة، القاهرة، 2006.
22. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
23. محمد سعيد الهادي، الإدارة المالية (الإستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
24. محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
25. محمد مطر، التحليل المالي الائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2000.

26. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار أجنادين، للنشر والتوزيع، السعودية، 2006.
27. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.
28. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن- عمان، ط1، 2006.
29. مؤيد راضي خنفر، وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
30. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي) الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
31. نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية، دار ناشرون ومرغبون، عمان، 2012.

ثانيا: المذكرات والرسائل العلمية

1. بن خروف جليلة، دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرار، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس،2009.
2. حنان عجيلة، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013.
3. دادة دليلة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.

4. سارة لمايسي، تدقيق المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولي، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، 2015-2016.
5. سعيدي عيد الحليم، محاولة تقييم وإفصاح القوائم المالية في ظل المحاسبي المالي، مذكرة الدكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.
6. سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
7. عبد الكريم شناي، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير الدولية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.
8. عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الوراق المالية في بورصة عمان، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية ، الأردن، 2008.
9. محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم الماليى وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، الجزائر، 2012.
10. محمد رمزي جودي، اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية (معيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية) مذكرة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014.

ثالثا: المجلات

1. دلال حطاب ، نور الدين زعيبط، تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جول تدفقات نقدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد1 ،جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ،2017.
2. الحسين بن طلال، القوائم المالية، مجلة معهد الدراسات المصرفية، العدد 9، منتدى جامعة، الإمارات، 2013.
3. محمد الحبيب مرحوم، النظام المالي المحاسبي: محاسبة قواعد ام محاسبة المبادئ؟، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد4، العدد2، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم،2018.
4. محمود حمام، أميرة دباس، أثر قائمة التدفقات النقدية اتجاه القرارات، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد4 ،جامعة أم البواقي، 2015.

رابعا: ملتقيات

1. صالح مرازقة، الاقتصاد الإسلامي، الواقع ،والرهانات المستقبل، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة.
2. محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، مداخلة بعنوان «دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجرائر، جامعة ورقلة، يوم 05و06 ماي 2013.

رابعا: الوثائق وقرارات رسمية

1. قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد

سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19،الصادرة بتاريخ 2009/03/25.

2. وثائق مقدمة من طرف رئيس قسم الموارد البشرية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية.
3. وثائق مقدمة من طرف رئيس قسم المحاسبة والمالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية.

خامسا: مراجع باللغة الأجنبية

1. Béatrice et Francis , Grandguillot , 7édition, Gualionediteure, Paris, 2011,

الملاحق

